

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٢٦

الخميس، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيرسيغال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليشيف
	أذربيجان	السيد موسيف
	أستراليا	السيد ناساو
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد ليو جي يي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

## جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/444)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/444)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتأييد عن المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفان مركاتش، وزير خارجية صربيا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتأييد عن المجلس، أرحب بالسيد ظريف، الذي انضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من بريشتينا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أنور خوجة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/444، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): استمر خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير وبعدها تحقيق تقدم مهم في اتجاه تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين في ١٩ نيسان/أبريل. واحترم القادة في بريشتينا وبلغراد التزامهم بالعمل من أجل تنفيذ الاتفاق بطريقة بناءة وفي الوقت المناسب، على الرغم من بعض التعقيدات التي تكتنف هذه العملية. لا يزال هذا التقدم أساسيا لبناء الثقة المتبادلة وتحقيق الطموحات الرئيسية لكلا الطرفين، والسكان في كوسوفو، بل والمنطقة.

وبعد تعيين صربي من شمال كوسوفو كقائد لمديرية شرطة المنطقة الشمالية في حزيران/يونيه، أعلن تشكيل فريق القيادة التابع له في ٢٠ آب/أغسطس، بمن فيهم نائب من ألبان كوسوفو ينتمي إلى الجنوب. وفي ١١ تموز/يوليه، ووافق برلمان كوسوفو على نسخة منقحة من مشروع قانون بشأن العفو، من أجل تيسير انتقال الأفراد المؤهلين من مراكز شرطة وزارة الداخلية الصربية في شمال كوسوفو إلى شرطة كوسوفو. ومع ذلك، يواجه ذلك القانون، إلى جانب قانونين آخرين أساسيين للتنفيذ، طعونا قدمتها المعارضة إلى المحكمة الدستورية لكوسوفو.

وفي أوائل تموز/يوليه، أكملت وزارة الداخلية الصربية إغلاق مكاتب شرطتها في أربع بلديات شمالية، وتحققت من ذلك لاحقا بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. في حين ينظر السكان المحليون بعين الحذر إلى التغييرات في الوضع الراهن، فقد لاقت المراحل الأولى من التنفيذ في مجال الشرطة قبولا عاما واسعا.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، أصدر مجلس القضاء الأعلى في صربيا تعليمات إلى المحاكم الصربية الثلاث العاملة في كوسوفو بالتوقف عن قبول قضايا، تحسبا للتنفيذ الكامل لعناصر اتفاق

وخاصة في البلديات الشمالية، التي طالما تعثرت فيها السلطات المحلية في التفاعلات والخلافات. ولتحقيق تلك النتيجة، يتطلب الأمر المرونة والمثابرة من الجميع، لا سيما من أجل تبديد مخاوف السكان المحليين والتغلب على حالة الريية السائدة في الشمال حالياً.

وكما ذكرت أمام هذا المجلس آنفاً، فإن تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي وكل عنصر من عناصره عملية دقيقة تقتضي جهوداً وتركيزاً متواصلين. وفي ضوء ذلك، من الضروري أن تبقي الأطراف على تركيزها على تنفيذ ما اتفق عليه، بدون طرح قضايا أساسية إضافية هي، حالياً، خارج جدول أعمال الحوار السياسي. وخلاف ذلك قد يضع التقدم المحرز حتى الآن في دائرة الخطر.

ولا يقل أهمية عما تقدم، فإن النجاح يتطلب جهداً مستداماً لتحسين الثقة والتشجيع على تحقيق تقدم في المصالحة ما بين المجتمعات. وتلك مسؤولية يتقاسمها القادة السياسيون على جميع المستويات، وهي تقتضي أيضاً دعماً دولياً مستمراً. وبالتالي، ينبغي أن تحظى القضايا التي طال أمدها ذات الأهمية الحيوية للمصالحة باهتمام متجدد خلال هذه الفترة، جنباً إلى جنب مع دعم العملية السياسية.

وخلال الأشهر الأخيرة، أحرز تقدم طفيف جديد فيما يتعلق بتحديد مصير الأشخاص المفقودين منذ وقت النزاع، بالرغم من الجهود المشتركة التي بذلتها جمعيات أسر ألبان كوسوفو والصرب المفقودين للتشجيع على القيام بعمل أكثر فعالية وتعاونية. وفي حين أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مستعدة لإجراء تحقيقات جديدة، في إطار ولايتها والسبل المتاحة لديها، من أجل دعم استعراضات شاملة لقضايا الإرث، وكذلك دعم أي تحقيقات جديدة تجريها الشرطة حال الكشف عن أدلة جديدة، فإنها لا

١٩ نيسان/أبريل المتعلقة بالمحاكم. وسوف تتطلب الأحكام المتعلقة بعمل نظام قضائي موحد في كوسوفو، والتي ترد تفاصيلها في كل من الاتفاق وترتيباته الخاصة بالتنفيذ الكامل المؤرخة ٢٢ أيار/مايو، عملاً إضافياً كبيراً من جانب الأطراف حتى تنفذ بالكامل. ومن الجدير بالثناء إظهار كل جانب وعيا كاملاً بأهمية وحساسية هذا الموضوع، وإجراء المزيد من المحادثات بشأن التنفيذ بطريقة حذرة ومدروسة.

وخلال الجولة الخامسة عشر من الاجتماعات في بروكسل في ٢٧ آب/أغسطس، ناقش رئيس الوزراء داتشي ورئيس الوزراء ثاتشي موضوعين معقدين هما الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة - والتقدم بشأن هذين الموضوعين كان بطيئاً - واتفقا على مواصلة المناقشات على المستوى الفني. واستعرض الجانبان أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بما في ذلك الاستعدادات لعقد انتخابات محلية في كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظراً لقصر الفترة الزمنية، فإن تنظيم الانتخابات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو يشكل تحديات خاصة.

وقد استجابت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسرعة وجمعت الموارد الضرورية لتسهيل عملية الاقتراع في البلديات الشمالية، إلى جانب اقتراع الناشرين ممن لهم الحق في التصويت. كما أن تسجيل الكيانات السياسية في الانتخابات ممارسة صعبة في الفترة الزمنية القصيرة المتاحة. ومع أن التسجيل قد بدأ، فإنه ما زال يمثل تحدياً يتطلب نهجاً مرناً لبناء الثقة من جانب الأطراف كافة، إلى جانب إيجاد ترتيبات تصويت ومواد أخرى يقبل بها الجميع.

ومن الأهمية بمكان أن تفرز الانتخابات سلطة محلية قابلة للحياة وقادرة على تمثيل مصالح المجتمعات المحلية والدفاع عنها بشكل سليم، حسبما يتوخى في الاتفاق. ولذلك، من الضروري أن نشجع على المشاركة الكاملة في الانتخابات،

وهذه الخطوات الرئيسية تعزى، بدرجة كبيرة، إلى القيادة المتبصرة التي أبدتها الجانبان أثناء الحوار السياسي الذي قاده الاتحاد الأوروبي. ومساعدة الطرفين في الحفاظ على الزخم هو الآن الهدف المشترك والرئيسي لكل الكيانات الموجودة في كوسوفو وخارجها.

ومن بين أكبر التحديات، يبرز بناء الثقة في العملية الجارية في الشمال، حيث تكاد تلك الثقة تكون منعدمة في الوقت الحالي. وأود أن أقر بالجهود التي تبذلها الأطراف في هذا الصدد، وأن أشير كذلك إلى الفجوة الكبيرة التي لا تزال قائمة حتى الآن. وتشكيل مجلس مؤقت لكوسوفو وميتوهيا، خارج إطار اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، علامة على الهواجس التي لا تزال مسيطرة في شمال كوسوفو فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. ولا يمكن الاستخفاف بالتحدي السياسي المائل، بالنظر إلى الآجال الزمنية الطموحة المتوخاة في خطة التنفيذ. ولذلك، على الأطراف أن تواصل إبداء قدر كبير من الإبداع والمرونة وأن تضاعف الجهود لمعالجة المسائل الموضوعية والمفصلة التي يثيرها السكان في الشمال.

ومن جانبنا، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل مواصلة أنشطتها الميدانية لدعم العملية السياسية وما يتصل بها من عمل في الميدان بكل الفعالية الممكنة. ودور البعثة في التيسير والوساطة قد تعزز بإضافة موظفين من ذوي الخبرة في الشمال، في حين أن إدارة البعثة في ميتروفيتشا تواصل مشاركتها النشطة في الوساطة المحلية ومنع نشوب النزاع.

وتجرى الاستعدادات في الوقت الحالي من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة والمصالحة في عدد من المناطق الرئيسية في جميع أنحاء كوسوفو، ويتم معظمها من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بكوسوفو وشركاء دوليين آخرين. وما زال يعول على دورنا وقدرتنا فيما يتعلق بالوساطة المحلية في أنحاء كوسوفو،

يمكن أن تنجح في تلك المهمة من دون معلومات إضافية من الأطراف المعنية كافة.

وتحقيق نجاح أكبر في هذا الشأن يتطلب في المقام الأول إرادة سياسية متجددة للتشجيع على الإدلاء بمزيد من المعلومات وتوفير حماية مناسبة للشهود. فالأسر المتضررة تطالب، عن حق، بالعدالة والتعويض وإغلاق ملفات قضايا أحبائها المفقودين. وعشية اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، أدعو الأطراف إلى تكريس التزامها بتحقيق تلك الغاية مجدداً. ولا يقل أهمية عن ذلك، مواصلة اتخاذ الخطوات لحماية المواقع الدينية والثقافية في كوسوفو، وذلك في سياق الحوار الرفيع المستوى والعمل على مستوى البلديات على السواء. والاستعدادات الناجحة من جانب شرطة كوسوفو مكنتها من تولي المسؤولية من قوة شرطة كوسوفو عن حماية بطريكية بيتش في أوائل آب/أغسطس. ومن المهم ألا تتوقف تلك الجهود التي تتهددها، مثلاً، التأخيرات الإجرائية في إنشاء مجلس التراث الثقافي في راهوفيتش/أوراهوفاتش.

إن الزيارة المهمة الحسنة التوقيت التي قامت بها السيدة نافانيتيم بيلاي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه، ساعدت على تسليط الضوء على الكثير من هذه القضايا وتحديد نطاق المجالات التي يمكن جعل المؤسسات المسؤولة عن سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو أكثر فعالية بشأها. وركزت توصياتها، تحديداً، على معالجة التشريعات الضعيفة، وحسن تنفيذ القوانين، واستجابات أكثر صرامة لحالات خطاب الكراهية والتعصب العرقي.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أصدر المجلس الأوروبي قرارات هامة بشأن توسيع عضويته، بما في ذلك القرار المتعلق ببدء مفاوضات الانضمام مع صربيا والمفاوضات الجارية بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

وأود أيضا أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على التزامه وتفانيه في توجيه فريق الأمم المتحدة في الميدان، وجهوده اليومية في السعي إلى التغلب على انعدام الثقة العميق الذي لا يزال يفرق بين الطوائف العرقية في كوسوفو وميتوهيا.

إن لدى جمهورية صربيا أيضا تصميمًا راسخًا على تحقيق هذا الهدف، إذ نرى أن تقليص انعدام الثقة هو الطريق الصحيح الوحيد، وهو شرط مسبق لتهيئة الظروف لعيش أفضل للجميع. لقد وقعنا في نيسان/أبريل الماضي على اتفاق بروكسل من أجل تيسير حل المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لكل فرد في الإقليم. وكنا نأمل أن يشاطرنا مشاركونا في التوقيع على الاتفاق في بريشتينا تحمسنا للتغلب على هذه المشاكل التي نواجهها منذ فترة طويلة.

غير أنه من المؤسف أنه يجب أن أقول إن الحال لم يكن كذلك دائما. ونأمل حقاً أن يكون لدى بريشتينا الإرادة السياسية بالرغم من أننا نعلم أن ثمة افتقاراً شديداً لتحقيق نتائج ملموسة لحل مشاكل الناس - لا سيما المشاكل التي تواجه مجموعات الأقليات العرقية في الإقليم. لذلك نرى أن استمرار وجود الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتطورات في المستقبل، خاصة في هذه المرحلة الحساسة، حينما يمكن الآن ملاحظة توافر الإمكانيات أمام جميع الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا لبدأوا عيش حياة أفضل وأمام طوائفهما العرقية لبدأوا التغلب على التوترات. إن التوترات بين الطوائف موجودة منذ عقود من الزمن. ولذلك، من الوهم أن نتوقع أن تختفي في غضون أشهر. وإذا كنا نتوق فعلاً إلى مستقبل يتمكن فيه الجميع من العيش في سلام، بدون أن يخشوا على حياتهم، فعلينا توطيد الأسس التي أرساها اتفاق بروكسل، وأن نعمل يوماً بعد يوم على سد الفجوة الناشئة عن عقود من انعدام الثقة وعدم الاطمئنان. نحن بحاجة على

حيث نوفر قناة اتصال فعالة دعماً لحل المشاكل العملية فيما يتصل بالخدمات العامة والخدمات الاجتماعية. ونسهم في بناء الثقة على الصعيد المحلي، مما يساعد على تخفيف حدة التوترات المتبقية، ومن ثم يزيد من آفاق إحراز مزيد من التقدم في الحوار السياسي.

تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل يتطلب جهوداً متضافرة مع تجنب الخوض في المسائل التي سيتم معالجتها من خلال الحوار المباشر.

ومن خلال ما يقدمه مجلس الأمن من دعم مستمر للأطراف في سعيها إلى إيجاد الحلول عن طريق تقديم التنازلات الضرورية، فإنه ما فتئ يضطلع بدور رئيسي في دعم نجاح هذه العملية على المدى الطويل. أود أن أشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم السياسية المستمرة في هذا الصدد.

وفي الختام أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر جميع أعضاء المجلس على دعمكم لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتعزيز التقدم المحرز وتحقيق المصالحة على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيفان ماركيتش، وزير خارجية صربيا.

السيد ماركيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

سمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني للمجلس على التصدي المستمر للحالة في كوسوفو وميتوهيا، الأمر الذي يجسده عقد المجلس جلسات لمناقشة هذه القضية بصفة منتظمة، كل ثلاثة أشهر..

وإني على ثقة من أنكم لستم في حاجة إلى التذكير بأن مهمة الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا ليست تعزيز استقلال كوسوفو، فقد قامت هذه الهيئة، بموجب قرارها ١٢٤٤ (١٩٩٩) بتشكيل البعثة وكلفتها بولاية تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في الإقليم. وبناء على ذلك، فإن ما نحن بصدده هو وضع المعايير، فذلك هو هدفنا الرئيسي، وليس إنشاء مركز، وهو ما يبدو الهدف الأساسي لبريشتينا.

وبما أن أهدافنا تتباين بوضوح - على الأقل في هذا المجال - فإننا نرى أن اتفاق بروكسل ليس سوى بداية تطبيع العلاقات وليس النهاية. وما كنا لنحذر من وجود محاولات لتقويض الاتفاقات لو لم نكن قد سجلنا عددا منها بالفعل خلال هذه الفترة القصيرة. فعلى سبيل المثال، جرى الإعراب في تقرير الأمين العام (S/2013/444) عن الارتياح إزاء إزاء تعديل قانون الميزانية في جمعية كوسوفو. ونحن أيضا كنا سنشعر بالارتياح لولا أنها تنتهك اتفاقاً ثنائياً سابقاً. ففي الواقع، تتعارض تعديلات القانون مع الاتفاق الذي أبرم في الفريق العامل بشأن تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود في كانون الثاني/يناير الماضي.

وبموجب هذا الاتفاق، تودع الأموال التي تجمع من نقل السلع من أجل الأشخاص والكيانات القانونية في البلديات في شمال كوسوفو وميتوهيا في حساب صندوق تنمية الشمال. غير أن التعديلات التي اعتمدت في الجمعية تنص على إنشاء الصندوق الاستئماني الإنمائي لرابطة البلديات الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وبهذه الطريقة، ستودع الأموال في البداية في حساب صندوق كوسوفو (الخزانة/الميزانية) ولا تودع إلا بعد ذلك في حساب صندوق تنمية الشمال. ويتعارض هذا التعديل مع روح الاتفاق السياسي. فبدلاً من تذليل العقبات التي تحول دون عودة الحياة إلى طبيعتها، فإنه يخلق المزيد منها. والمثال الآخر على خيانة الأمانة هو الحالة في بردياني. يذكر التقرير (S/2013/444) أن احتجاج الصرب كان بسبب

طول الطريق، بالإضافة إلى النيات الحسنة والعمل الجاد - إلى وسيط نزيه، ليس شخصاً يقوم بعملنا بدلاً منا، ولكن شخصاً يكفل أن جميع المشاركين في العملية يسترشدون بفكرة تحسين حياة الجميع في الأجل الطويل وليس هيمنة الأغلبية العرقية.

وتنظر جمهورية صربيا إلى الأمم المتحدة بوصفها الجهة التي تضطلع تحديداً بدور المشرف المحايد على عملية المصالحة التاريخية. وعلى مدار عدة عقود حتى الآن ما فتئت الأمم المتحدة تساعد في تحسين الظروف المعيشية لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا، ولديها ما يلزم من المعارف والخبرات للسير على الطريق الذي ينتظرنا.

ويجب على أن أقول إننا كنا نود أن نكون قد أحرزنا قدراً أكبر من التقدم في هذا الطريق، بمفردنا وبدون مساعدة من الخارج، وبالتالي تتمكن من إبرام اتفاقات مع الممثلين من بريشتينا بشأن جميع المسائل بدون مساعدة. وكان ذلك في حد ذاته ليظهر النضج السياسي لدى كلا الجانبين. ومع ذلك، فمثلما كان توقيع اتفاق بروكسل هذا العام مستحيلاً بدون وساطة الاتحاد الأوروبي، وبدون البارونة آشتون، فإنني أحشى أن لا يكون تنفيذ الاتفاقات ممكناً بدون المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة.

ولئن كنا عاقدي العزم على إثبات قدرة صربيا على مواجهة التحديات وإنجاز المهام الملقاة على عاتقها، فإننا بحاجة أيضاً إلى ضمان ألا يقوض الطرف الآخر الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. وبالنظر إلى الجهود الهائلة التي استثمرتها جمهورية صربيا حتى الآن في التوصل إلى حلول مقبولة لدى جميع الأطراف، نود أن نرى الجانب الآخر يبذل جهوداً تهدف إلى تنفيذ التغييرات اللازمة في الميدان، وهو ما لا نراه. فعلى ما يبدو أن بقاء الوضع الراهن كما هو يناسب الجانب الآخر أكثر. ولهذا السبب نعتقد أن بريشتينا تريد للجهات الدولية الفاعلة أن تغادر الإقليم.

جدا، يتخللها عدد من الجيوب التي يسكنها الصرب والغوراني وغيرهم من غير الألبان، مما يزيد من قلق تلك الطوائف المعزولة بالفعل. ولهذا الاتفاق، في حال اتخاذ قرار سياسي، إمكانية تهديد أمن الناس تهديدا حقيقيا، وتكرار المذبحة العرقية التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وسواء تحقق هذا السيناريو أم لا، فإن التوقيع على ذلك الاتفاق يوجه رسالة واضحة إلى جميع أفراد الطوائف غير الألبانية بشأن من هو صاحب القوة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه، على الأقل من الناحية النظرية، ينص الاتفاق على إمكانية نشر قوة عسكرية كاملة، نظرا لأن جمهورية ألبانيا تمتلك أسلحة ثقيلة؛ في حين لا تمتلك ما يسمى قوة كوسوفو الأمنية، أقله رسميا، أسلحة ثقيلة.

بطبيعة الحال، نحن لا نتوقع أن تستخدم بريشتينا الاتفاق مع ألبانيا من أجل الأعمال العسكرية في الميدان، ولكن يجب أن نؤكد على النتيجة: ترويع طوائف الأقليات. وبالمثل، لم نعتقد أن المذبحة كانت ممكنة قبل وقوعها في عام ٢٠٠٤، أو إرسال قوة خاصة من بريشتينا إلى شمال كوسوفو وميتوهيا في صيف عام ٢٠١١.

في ذلك الوقت، كنا نقول باستمرار لإخواننا الصرب إن المخاطر التي تتهدد حياتهم باتت شيئا من الماضي، ولكن الواقع ناقض كلامنا. وإذا كنا نريد أن نرسخ الثقة التي بدأنا بنائها بالفعل، فإننا نحتاج الآن إلى أكثر بكثير من الافتراضات. نحن بحاجة إلى ضمانات حيال عدم استخدام القوة.

إن التوترات مستمرة، ليس في الشمال فحسب، ولكن في جميع أنحاء إقليم كوسوفو وميتوهيا. فالصرب الذين يعيشون جنوب نهر إيبار يواجهون المشاكل. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل تختلف عن مشاكل الصرب في الشمال، فهي تستحق الاهتمام وبذل الجهود الجادة بغية التوصل إلى حلول. ومما يدعو إلى القلق بشكل خاص حقيقة أن بعض المشاكل ذات طابع مؤسسي، ونتيجة لذلك فهي تنطوي على الحرمان

محاولات الألبان المرشدين داخليا بناء منازل في ذلك الجزء من كوسوفسكا متروفيتسا الشمالية. بيد أن حقيقة الأمر هو استمرار ألبان كوسوفو وميتوهيا في تغيير التكوين العرقي في بردباني من خلال الاستيلاء على الأراضي والبناء بدون ترخيص. والواقع أن الصرب المحليين عقدوا اتفاقا مع الألبان العائدين ينص على أنه يمكنهم إعادة بناء منازلهم بدون أي عوائق من أي نوع. ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن بردباني مكان صغير يعرف فيه الجميع بعضهم البعض ومن الممكن أن يبرم فيه اتفاق كهذا. ومع ذلك لم يحتج الصرب من بردباني إلا بعد أن تبين أن الألبان من كوسوفو وميتوهيا كانوا يخططون لبناء ١٧٢ شقة في ذلك الموقع للمحاربين القدماء لما يسمى جيش تحرير كوسوفو الذين لم يعيشوا هناك قط، ولا يشمل ذلك إلا نسبة ضئيلة من الألبان الذين عاشوا هناك قبل عام ١٩٩٩.

وهذا مثال آخر ستكون فيها وساطة بعثة الأمم المتحدة لفدارة المؤقتة في كوسوفو ذات فائدة كبيرة. ولذلك، فإننا نقترح أن يطلب الأمين العام للأمم المتحدة من ممثله الخاص أن يعد قائمة دقيقة بعدد ألبان كوسوفو وميتوهيا الذين عاشوا في بردباني قبل حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقديمها مع التقرير القادم.

ونحن مقتنعون بأن هذه الشفافية سوف تسهم كثيرا في حل المنازعات، وبأننا نحتاج إلى وجود دولي محايد لتحقيق ذلك.

وبناء الثقة في مؤسسات كوسوفو بين طوائف الأقليات لا يساعده التوقيع على الاتفاق العسكري مع ألبانيا المؤرخ ١ تموز/يوليه، والمذكور في تقرير الأمين العام. ولقد احتجت جمهورية صربيا على هذا التوقيع إيمانا منها بأن اتفاق التعاون العسكري ينبغي أن يوضع في سياق الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وتنفيذه معقد بما فيه الكفاية حتى دون مفاجآت بريشتينا التي تتصف بأنها أقل من بناءة، لا سيما تلك ذات الامكانيات المزرعة للاستقرار.

وتبادل الأفراد العسكريين، المنصوص عليه في الاتفاق، سيؤدي إلى زيادة الوجود الألباني في منطقة جغرافية صغيرة

وسيكون من غير الحكمة ترك مسألة حساسة كالخصخصة، تتعلق بحقوق الأقليات كافة، ضمن اختصاص وكالة الخصخصة في كوسوفو. فهذه الوكالة أساءت بالفعل استعمال سلطاتها لمصلحة الطائفة ذات الأغلبية في عدد من المناسبات.

لقد انقضى ١٤ عاما منذ أن اتخذ المجلس قرارا بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا وبشأن صلاحياتها، ولكن هناك بعض الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي لم تتحقق بعد. ووفقا لبيانات صادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لا يزال ثمة ١٤٨ ٢١٠ مشردا داخليا من الاقليم يعيشون في صربيا اليوم. وأكثر من ٧٠ في المائة منهم هم من الصرب، ونسبة ١٧ في المائة من الروما، فضلا عن الغوراني، والبوشناق، وأفراد من الجبل الأسود وغيرهم.

ولا يزال التوتر في كوسوفو وميتوهيا قائما بشدة. وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها، لم نفلح في الحد من ذلك، حسبما تبينه البيانات الامنية الواردة في التقرير. وقد أشير إلى أنه، وفقا لكل فترة من فترات التقرير الفصلي، كان من الصعب التوصل إلى استنتاجات دقيقة استنادا إلى عدد الحوادث الأمنية التي وقعت خلال فترة معينة. وكما هو الحال، من الممكن الاستنتاج الخاطئ بأن الوضع الأمني يتحسن؛ بينما، في الواقع، لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق هذا الهدف.

بعد الانتهاء من وضع هذا التقرير، الذي ينص على أن عدد الحوادث المتعلقة بطوائف الأقليات قد انخفض بالمقارنة مع تلك الحوادث التي وقعت في الفترة السابقة، تم اكتشاف جريمة قتل امرأة صربية مسنة. لم يتم تحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة أبدا. وهذا الأمر يكشف عن مشكلة جديدة: لم يذكر التقرير عدد مرتكبي الجرائم المكتشفة الذين جرت محاكمتهم، وعدد القضايا التي تم حلها والقضايا التي لم تجد حلا لها. كذلك، لم يرد ذكر التدابير التي اتخذتها السلطات - سواء كانت الشرطة أو وكلاء النيابة أو المحاكم.

الجزئي والكامل في بعض الأحيان من أعمال حقوق الأقليات الأساسية من حيث الأمن ورد الممتلكات.

وعلى الرغم من أن التقرير يتضمن فصلا مستقلا يتعلق بشمال كوسوفو وميتوهيا، فإن ما يدعو إلى الشعور بقلق خاص هو أن هذا التقرير، عن طريق اختيار التعامل مع الموضوع بهذه الطريقة، يقلل من التأكيد بالفعل على التطورات الهامة للصرب وأفراد الطوائف الأخرى من غير الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا. ونقترح، بالنسبة إلى التقرير التالي، أن يطلب الأمين العام إلى ممثله الخاص إعداد مراجعة شاملة للحالة التي يعيش في ظلها الصرب، والغوراني، وأعضاء الطوائف الأخرى جنوب نهر إيبيار. وسيكون ذلك التقرير توضيحيا جدا إذا تضمن أمثلة على العقبات المؤسسية المتعلقة بممارسة الحقوق، وتسجيل الجرائم ذات الدوافع العرقية، وإعمال حقوق الملكية.

إن حقوق الملكية للصرب تتعرض للانتهاك في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا، خاصة من خلال عمليات بيع الشركات عشوائيا في المجتمعات المحلية الصربية لرجال الأعمال الالبان عن طريق وكالة الخصخصة في كوسوفو. فهذه المبيعات تؤثر على الجدوى الاقتصادية للمجتمعات المحلية الصربية، وتقضي على ظروف العودة، وتقوض الأمن. بالإضافة إلى ذلك، بات ممارسة شائعة وضع أسماء العمال من العرق الالباني فحسب على قوائم الموظفين الذين يحق لهم الحصول على تعويضات نقدية جراء بيع هذه الشركات.

وفي هذا الصدد، أذكر بالموقف الذي ما زال متخذنا داخل الأمم المتحدة ومفاده أن وكالة الخصخصة في كوسوفو ليست الخلف القانوني لوكالة كوسوفو الاستثمانية، حيث أنها لم تنشأ بمقتضى قانون نافذ في كوسوفو وميتوهيا وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي ضوء مسائل الملكية المذكورة، أرى أنه من الضروري إعادة النظر في القرار المتعلق بتمويل وكالة الخصخصة في كوسوفو.

التابع لنا، الذي باشر أعماله في حزيران/يونيه، واحدا من ١١٨ صربيا فقط في بريشتينا، المدينة التي بلغ عدد الصربيين فيها ٤٠.٠٠٠ شخص منذ فترة غير طويلة جدا. ولم يكن هناك سوى ٣٠٢ صربي عائد إلى كوسوفو وميتوهيا في عام ٢٠١٢، أي أقل منهم في عام ٢٠١١، حيث عاد ٤٦٤ شخصا. ونحن نشهد انخفاضا متواصلا في أعداد العائدين الضئيلة أصلا. وقد أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى هذه الحقيقة. ومع أنها تقدم تقييما إيجابيا للأطر القانونية والمؤسسية لحماية حقوق الإنسان، فإنها توضح أن إنفاذ تلك الأطر يبقى غير كاف. وهذا يعيدنا إلى مسألة الإرادة السياسية لدى بريشتينا لمعالجة هذه المسائل.

إن الافتقار إلى الوضوح المؤسسي، الذي ظهر في دراسة مشتركة بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، لم يكن ليشكل مشكلة كبرى، لولا أنه كان مسألة أخرى استخدمتها بريشتينا لتخويف السكان الصربيين باللجوء إلى الاعتقالات بموجب لوائح اتهام سرية. وما فتئت تشهد اتهامات لا أساس لها تُوجّه تعسفا ضد الصرب بارتكاب جرائم حرب. ومما يثير القلق أيضا إرجاء قانون العفو، الذي صادف أن البرلمان أقره بالكاد، مما يجعل تخويف الصربيين من إمكانية اعتقال آخرين كثيرين منهم مبررا بانتظار تنفيذ القانون.

وتعتنم جمهورية صربيا هذه المناسبة لكي تدعو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، المختصة بالعثور على المسؤولين عن جرائم الحرب، إلى المساهمة في إيجاد حل لهذه المشكلة بتقديم قائمة بالصربيين المتهمين، دون التدخل في الإجراءات القضائية الفردية للمحاكم.

وأود، كما فعلت في مناسبات سابقة، أن أؤكد مجددا أهمية إجراء تحقيق كامل وفعال في ادعاءات بأن أشخاصا يجري قتلهم من أجل الاتجار بالأعضاء. وجمهورية صربيا مستعدة لمواصلة التعاون مع فريق التحقيق التابع لبعثة الاتحاد

وبالتالي، إن الممارسة المتمثلة في عدم معاقبة مرتكبي أعمال العنف ضد الصرب ما زالت مستمرة. نحن لا نزال نجهل الذين قتلوا ١٤ شخصا ممن كانوا يقومون بالحصاد في ستارو غراكو عام ١٩٩٩، عقب وصول الأفراد الدوليين، أو الذين أطلقوا النار على الأطفال الصرب الذين كانوا يلعبون في نهر غوراحديفاك عام ٢٠٠٣. وفيما نتذكر كل عام الذين فقدوا أرواحهم، نتوقع أن نسمع عما تم إنجازه بشأنهم، ولكننا لم نحصل على جواب لأكثر من ١٠ سنوات حتى الآن. والمذبحة التي ارتكبت في آذار/مارس ٢٠٠٤، والتي أسفرت عن ١٩ قتيلا وحوالي ٤.٠٠٠ من المشردين، لم تؤد بعد إلى الشروع في إجراءات محكمة واحدة.

ولو جرى حل قضية واحدة على الأقل من هذه القضايا، أو لو رأينا أي تقدم في التحقيقات الجارية، لكان لدينا الآن ما يثبت للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا أنه، على مر الزمن، سوف تتحقق العدالة في كل قضية من هذه القضايا. ولسوف نكون قادرين على أن نقول للطائفة الصربية إن تحقيق العدالة لن يثبط عزم الجناة المحتملين على ارتكاب العنف مرة أخرى فحسب، وإنما سيعمل مع مرور الزمن على إيجاد مناخ مختلف بين سكان كوسوفو الذين، بهذه الطريقة، قد يصبحون يوما ما الضامنين لأنهم.

ومع ذلك، لم يجر حل قضية واحدة من هذه القضايا حتى الآن، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الاعتقاد أن ثقافة الإفلات من العقاب سائدة في كوسوفو وميتوهيا. لذلك، ليس من المستغرب اندلاع المظاهرات العنيفة في بريشتينا بعدما قبضت بعثة الاتحاد الأوروبي على بعض المشتبه فيهم بشأن جرائم الحرب المرتكبة ضد الأقليات. وأكرر القول إنه في ظل بيئة كهذه، فمن المؤكد أن أفراد الأقليات لا يشعرون بالأمان.

ولو كانت البيئة مختلفة بعض الشيء على الأقل، لكننا نشهد المزيد من عمليات العودة، ولما كان موظف الاتصال

الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بغية استجلاء الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا في أقرب وقت ممكن. لأن ذلك لا يعني العودة إلى الماضي فحسب، بل يشير أيضا إلى تعميق عدم الثقة، الذي نريد أن نتغلب عليه.

وإذ تدرك جمهورية صربيا الفرصة المتاحة لها، فإنها تتوقع عمليات العودة وتثبيتها أن تكون أكثر حذقا، لو أن المرء ينكر تاريخ شعب بأسره على سبيل المثال. لكن ما يحدث هو أننا نشهد محاولات تجري في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لإعادة تسمية التراث الثقافي والتاريخي للصرب في كوسوفو وميتوهيا على أنه تراث كوسوفو دون ذكر ميتوهيا، أي جعله "كوسوفيا" بعبارة أخرى. وهذه المحاولات توازي تدمير الدليل على الوجود الطويل للصرب وبقائهم في تلك المنطقة طيلة قرون، كل ذلك بهدف تعزيز ما يُسمّى استقلال كوسوفو.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوجه.

**السيد خوجه** (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أحاطب المجلس ثانية اليوم، وأحيطه بالتطورات السياسية الرئيسية التي حدثت في كوسوفو طوال الأشهر الثلاثة الماضية. وأود اليوم أن أحيط المجلس علما بالمسائل التالية: حالة تنفيذ اتفاق التطبيع بين جمهوريتي كوسوفو وصربيا، التقدم البارز المحرّر نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي والاستقرار والإنجازات بشأن عدد من المسائل المحلية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا الصادق للأمين العام بان كي - مون على دعمه للسلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. إننا نرحب بجهوده لفهم الحالة ميدانيا وتقديم نظرة عامة أكثر واقعية بشأن التقدم في كوسوفو.

في الأشهر الثلاثة الماضية، شاركت كوسوفو بشكل نشط في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الاتفاق الأول الذي ينظم تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ففي كوسوفو دينامية سياسية جديدة، حيث حققنا نتائج هامة. لكن التحديات الجسيمة باقية، ولا يمكن التغلب عليها إلا بالالتزام السياسي والمرونة والتفاني الاستشراقي. وفي اعتقادي أنّ التوصل إلى اتفاق بين الدول أساس جيد لتطبيع العلاقات والقبول المتبادل لدى البلدين كليهما، لكن ذلك ينبغي أن يشكل أيضا أساسا للمصالحة والاعتراف.

وفي ما يتعلق بجمهورية صربيا، فإنها لا ولن تعترف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. وسمحوا لي أيضا بالإعراب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي تشاطرنا موقفنا المبدئي وتدعمه. ولا يزال الكثير جدا من بؤر التوتر الكامنة موجودا في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا. وقد أظهرت تجربتنا أنه يمكن لأبسط الحوادث غالبا أن يُثير حالة من الممكن أن تتطور إلى احتجاجات ذات عواقب غير متوقّعة.

إنّ هناك حاجة إلى جهود وخطوات كبيرة لضمان السلامة البدنية لمجتمعات الأقليات وتأمين ممتلكاتها. على بريشتينا اتخاذ تلك الخطوات، كما ورد في التقرير، ونعتقد أنّ هذه العملية ستكون أسهل وأسرع كثيرا بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والاتفاق الأول على تطبيع العلاقات بداية جيدة، ولكنه يقتصر على إرساء إطار للعمل الشاق الذي ما زال ينتظرنا. ونحن نعتبر تلك الأسس جيدة بما يكفي لبناء غد أفضل، ويجب ألا نفوت الفرصة. ولا يمكننا أن نتجاهل العقبات ببساطة،

حاليا بدراسته وبوصفنا بلدا ديمقراطيا نحترم احتراماً كاملاً استقلال نظام العدالة. بيد أننا لا نزال نأمل في أن تؤكد المحكمة بأن قانون العفو يتوافق مع دستورنا.

وفقاً لاتفاق التطبيع وخطة التنفيذ، حققنا تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإنشاء رابطة البلديات الصربية. وتم إنشاء فريق للتخصيص، يشمل ممثلين من أربع بلديات في الشمال. وسيعمل الفريق على إعداد قانون من أجل انضمام بلديات الصرب في المستقبل، ارتكازاً على النظام الأساسي الحالي لرابطة البلديات الكوسوفية ووفقاً لقانون كوسوفو.

ثمة مجال آخر من المجالات التي أحرز فيها تقدم ألا وهو دمج شرطة الصرب في مؤسسات إنفاذ القانون التابعة لكوسوفو. وقد اتخذت بعض الخطوات المحددة في ذلك المجال. وقد أنشأت شرطة كوسوفو إدارة شرطة إقليمية لبلديات الشمال. وعينت مديراً إقليمياً مؤقتاً للشرطة يعمل وفقاً لقانون كوسوفو. ويوجد إطار قانوني واضح وجدول زمني. إن الأشهر المقبلة ستكون هامة جداً من أجل دمج قوات شرطة الصرب السابقة في منظومة شرطة كوسوفو. وسيكون ذلك هاماً لاستعادة سيادة القانون والنظام العام في ذلك الجزء من كوسوفو.

إن الانتخابات المحلية المقبلة ستُعقد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في جميع أرجاء كوسوفو. وفي بلديات الشمال سيتم الاعتراف بالانتخابات المحلية برئاسة الهيئة المركزية للانتخابات في كوسوفو وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيتم تنظيم الانتخابات المحلية في بلديات الشمال وفقاً لقانون كوسوفو وسيتمثل دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التيسير لذلك في عدد من المجالات التقنية. وستكون تلك أول انتخابات بلدية تُنشئ مؤسسات ديمقراطية في ثلاث بلديات في الشمال. لذلك نحض السكان المحليين على المشاركة في هذه العملية الانتخابية البالغة الأهمية. وتمثل

ومنذ ١٩ نيسان/أبريل، عُقد في بروكسل ١٥ اجتماعاً مشتركاً بين رئيسي الوزراء إيفيكا داتشيتش وهاشم ثاتشي، بفضل الوساطة المتميزة للبارونة أشتون بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وانسجاماً مع بنود خطة التنفيذ، كانت المسائل الرئيسية التي نوقشت في تلك الاجتماعات هي التالية: تفكيك الهياكل الأمنية والقضائية الصربية غير القانونية والمتوازية؛ تشكيل رابطة بلديات صربية؛ تنظيم انتخابات محلية؛ ومناقشات بشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكنني أن أؤكد هنا اليوم أنه تحقق قدر من التقدم في إدماج قوة شرطة، وإنشاء رابطة وإنجاز التحضيرات للانتخابات المحلية. وفي الوقت نفسه، لم يُحرز تقدم ملموس بشأن إدماج الهياكل القضائية وفي مجال الطاقة والاتصالات.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، صادق برلمان كوسوفو على اتفاق مشترك بين كوسوفو وصربيا بأغلبية تجاوزت الثلثين، ٨٤ صوتاً بالتحديد، شملت دعماً من المعارضة. وبعده، قدّمت حكومتنا إلى البرلمان عدداً من التعديلات المتعلقة بقانون الحكم الذاتي المحلي، وحقوق الطوائف والميزانية. وهذه التغييرات التشريعية ستيسر تنفيذ الاتفاق وتمكن مؤسسات كوسوفو من توسيع سلطتها الديمقراطية والقانونية إلى البلديات الشمالية.

وفي ١١ تموز/يوليه، وبعد مناقشة طويلة على نطاق المجتمع، أقرّ برلمان كوسوفو قانوناً بشأن العفو. ويهدف هذا القانون إلى تيسير إدماج الموظفين السابقين من الهياكل الصربية الموازية في نظام مؤسسات كوسوفو. وتمثل القائمة السخية للإعفاءات من المحاكمات الجنائية والعقوبات على الاعتداءات الإجرامية تنازلاً هائلاً من جانبنا. وهو إجراء سياسي اتُّخذ من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين ودعماً للسلام والمصالحة.

إن قانون العفو قد أدى إلى رد فعل سياسي من جانب فصيل المعارضة في كوسوفو. لذلك تقوم المحكمة الدستورية

يكن من أمر، توجد عقبات تضعها بلغراد ولا تُمكن مواطني كوسوفو من السفر عبر صربيا بوثائق كوسوفية. ذلك انتهاك لاتفاق حرية التنقل. وتعمل صربيا على تقويض الاتفاق المتعلق بالجمارك بتحصيل تعرفه جمركية من مواطني كوسوفو الذين يعبرون أراضي صربيا بقصد الدخول إلى كوسوفو كوجهة نهائية لهم.

بالإضافة إلى ذلك، إن عدم قبول بلغراد هذا الأسبوع للاتفاق المتعلق بالطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والذي ما برح معلقا لمدة سنتين، أفضل دليل على انعدام الإرادة السياسية لحل المسائل المعلقة بين الدولتين. ولكننا نرحب بفتح مكتب ارتباط كوسوفو في بلغراد ونعمل على تناوب سفيرنا من زغرب إلى بلغراد للبدء بالمهمة.

في الأشهر الثلاثة الماضية، خطت كوسوفو خطوة بارزة على طريقها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قرارا بالإذن للمفوضية الأوروبية للتفاوض على اتفاق الاستقرار والارتباط بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. ويمثل هذا القرار اعترافا بالتقدم الذي حققناه فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي وتطبيع العلاقات مع صربيا. والاتفاق يفتح لأول مرة، آفاقا واضحة لإقامة علاقات تعاقدية بين جمهورية كوسوفو والاتحاد الأوروبي. وبالتوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب، ستمر كوسوفو بنفس العمليات التي تمر بها جميع الدول في المنطقة قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وما فتئنا نثق بأن اتفاق الاستقرار والانتساب سوف يضم جميع العناصر الجوهرية لتمكين كوسوفو من تحقيق الظروف اللازمة لتتمكن من تقديم طلب العضوية. وسيوفر ذلك إطارا استراتيجيا من أجل التحديث والانتقال الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي. ويمثل إطارا قانونيا يوفر الاستقرار والأمن للاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف. وقد

الانتخابات فرصة لبناء التزام مشترك وتعهدات مدنية جديدة نحو إقامة كوسوفو متعددة الأعراق.

إن مشاركة أحزاب مختلفة في العملية جوهرية لضمان المنافسة السياسية واحترام حرية إقامة الجمعيات السياسية. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل مؤسسات كوسوفو على إعداد قائمة شاملة بأسماء الناخبين في بلديات الشمال، بما فيهم الذين يقطنون حاليا خارج كوسوفو. غير أن بلغراد لديها دور حيوي تؤديه بتشجيعها سكان الصرب المحليين على المشاركة في الانتخابات.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظنا بعض التقدم بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ولكن في الوقت نفسه، هناك بعض الاتجاهات الواضحة في بلغراد لتحويل الانتباه عن الالتزامات الأصلية المستمدة من اتفاق التطبيع. وفي شأن التحركات الإيجابية، نرحب أيضا بإغلاق مكاتب شرطة الصرب في بلديات الشمال. وفي الوقت نفسه، هناك بينة على أن أعضاء في الهياكل الأمنية الصربية يواصلون العمل من أماكن خاصة وتقف على أهبة الاستعداد لزعزعة ذلك الجزء من كوسوفو.

أما في مجال العدالة، فلم يتحقق حتى الآن أي تقدم بشأن تنفيذ الأحكام، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الإرادة السياسية في بلغراد. أما فيما يتعلق بمسألة دمج موظفي العدالة، فلم يتحقق أي تقدم في ذلك المجال على الإطلاق. وقد طرحنا أكثر الخيارات تقدما في دمج تلك الهياكل في النظام الدستوري لكوسوفو، بيد أن بلغراد تحاول بإصرار تحدي جوهر اتفاق التطبيع. ويتنبأ الاتفاق بنظام شرطة فريد، وعدالة وحكم محلي في جميع أرجاء كوسوفو، ويتعين على بلغراد التقيد بالاتفاق.

أما بشأن إدارة الحدود المتكاملة، فقد لوحظ بعض التقدم في الانتهاء من تشييد خمس نقاط حدود مشتركة دائمة تبين خط الحدود الفاصل بين دولتي كوسوفو وصربيا. ومهما

بأكملها. وأنشئت فرقة عمل خاصة متعددة الأعراق في إطار شرطة كوسوفو لحماية التراث الثقافي والديني. وهي مؤلفة من ٢٠٢ من الافراد الذين يوفرون الأمن لمعالم ومواقع التراث الصربي في كوسوفو. كما أن فرقة العمل ستتولى قريبا المسؤولية عن توفير الأمن لطبيريكية بيجي.

وتحسنت الحالة الأمنية في جميع أنحاء كوسوفو، وبشكل رئيسي نتيجة لاتفاق التطبيع مع صربيا. وذلك التحسن أمر أساسي لتشجيع التنمية الاقتصادية وإيجاد الوظائف. وواصلت شرطة كوسوفو، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو، إبداء قيادة فعالة في صون السلام في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، في الأشهر الثلاثة الماضية، تسبب الهياكل الأمنية الصربية في عدد من الحوادث، مما أدى إلى منع المشردين الألبان من العودة وتدمير الممتلكات الخاصة والممتلكات العامة.

وواصلت الحكومة تقديم الدعم المؤسسي والمالي والسياسي من أجل عودة طوائف كوسوفو وإعادة إدماجها. ومنذ آذار/مارس، عاد ٢٥٨ شخصا إلى مجتمعاتهم المحلية في جميع أنحاء البلد. وأطلقنا أنشطة مختلفة تهدف إلى تعزيز إعادة إدماج العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية؛ وشيدنا ٢٦ منزلا جديدا ونفذنا مشاريع للبنية التحتية ومشاريع مجتمعية.

وفي ٩ تموز/يوليه، أعلن مجلس شمال الأطلسي أن قوة أمن لكوسوفو بلغت قدرتها التشغيلية تمشيا مع معايير منظمة حلف شمال الأطلسي ومبادئها. وفي الوقت الحالي تقوم قوة أمن كوسوفو، باعتبارها قوة متعددة الأعراق ومصدرا للاستقرار، بتعزيز قدراتها على التعامل مع إدارة الكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية. ويمثل الإعلان مرحلة هامة في توسيع العلاقات بين كوسوفو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ويؤكد أن كوسوفو نموذج لبلد يتمتع بالرقابة الديمقراطية والمدنية على قطاع الأمن. وكما كان الحال دائما، أعربنا عن امتناننا

شكلنا بالفعل فريقا للتفاوض وبدأنا بالإعدادات للتفاوض على أحكام اتفاق الاستقرار والانتساب. وارتكازا على التزام الاتحاد الأوروبي، نتوقع وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق خلال ربيع ٢٠١٤. أود أن أكرر أن البرنامج الأوروبي لكوسوفو ما برح يمثل أولوية وطنية لجميع القوى السياسية في البلد.

أما فيما يتعلق بالإعفاء من التأشيرة، فقد وافقنا على رزمة من القوانين تنظم عددا من القضايا الأمنية الحيوية، من قبيل وضع الأجانب، واللجوء السياسي، والجنسية، ومنع التهريب والإدارة المتكاملة للحدود. وقد أقرت جمعية كوسوفو الآن رزمة القوانين. ونتوقع قوة محرقة جديدة تمكن مواطنينا من السفر إلى أوروبا من دون الحصول على تأشيرة، حيث تم الوفاء بجميع المعايير بالفعل.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، عملت كوسوفو على تعزيز مركزها الدولي وزادت من تفاعلها مع المنظمات المتعددة الأطراف. في حزيران/يونيه رحبنا باعتراف بلدان هامة مثل مصر، وجمهورية ترازيا المتحدة، واليمن، وغيانا والسلفادور باستقلالنا. وقد اعترفت دول أعضاء أخرى بكوسوفو حتى الآن، وأقمنا علاقات دبلوماسية مع ٦٠ دولة تقريبا. وبعد نيل العضوية في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أصبحنا مؤخرا عضوا في مصرف التنمية لمجلس أوروبا.

خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية مستقرة. وكوسوفو أكثر بقعة سياسية مستقرة في المنطقة. على الرغم من الأزمة المالية العالمية، تمكنا من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وحققنا نموا سنويا بمعدل ٥ في المائة.

وما برحت العلاقات بين الأعراق جيدة للغاية وبدون وقوع أي حوادث كبيرة باستثناء شمال البلد. وبالمثل، ظلت العلاقات بين الأديان نموذجا إيجابيا للتعايش السلمي للمنطقة

لاتخاذ قرار جديد يقر بالتقدم المحرز على أرض الواقع وبأننا دأبنا على تقديم التقارير على أساس مستمر للعديد من الأعوام.

ومع أنه لا شك في أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو اضطلعت بدور فعال في تحقيق استقرار كوسوفو بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، من الأهمية بمكان في الوقت الحالي أن نقر بأنه لم يعد لبعثة الأمم المتحدة أي دور تضطلع به بعد الآن في كوسوفو. وآن الأوان لينظر هذه المجلس في تحويل بعثة الأمم المتحدة إلى مكتب سياسي للأمم المتحدة لتنسيق أعمال جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي ذلك الصدد، فإن أهم وظيفة يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة ستكون تقديم الدعم لنا في استعدادنا للانضمام إلى الأمم المتحدة.

وندرک أنه من أجل تحقيق ذلك، فإن المطلوب توافر الإرادة السياسية والوحدة من جانب أعضاء المجلس. ونناشد مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ملموسة وحسنة التوقيت ونهائية من شأنها تمكين كوسوفو من اتخاذ مكانها اللائق في أسرة الأمم الحرة والديمقراطية.

وأود أن احتتم بياني بالتأكيد مجددا على الالتزام القوي لحكومة بلدنا وشعبنا بمواصلة جعل كوسوفو بلدا ناجحا ومزدهرا، مع بنسيان تركات الماضي والنهوض باندماجنا في المجتمع الدولي الديمقراطي. ولا نزال ملتزمين بقوة بالتنفيذ الكامل لاتفاق التطبيع مع صربيا ونأخذ مأخذ الجدية جميع الالتزامات الضرورية لضمان الاندماج السلمي للبلديات الشمالية في مؤسسات كوسوفو. ومع ذلك، فإن التطبيع الكامل بين الدولتين لن يتحقق إلا حينما تعترف صربيا باستقلال كوسوفو. وبالمثل، سيؤتي الاسهام الدولي أكله حينما تصبح كوسوفو عضوا كاملا وعلى قدم المساواة في الأمم المتحدة.

ولا نزال نشعر بالامتنان العميق للمجلس ولشركائنا الأوروبيين وشركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي،

لقوة كوسوفو على المساعدة التي قدمتها لنا في صون السلام والأمن في كوسوفو. وتأمل كوسوفو بالانضمام في المستقبل القريب إلى برنامج منظمة حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام وبأن تصبح عضوا في المنظمة على قدم المساواة إلى جانب بلدان المنطقة الأخرى.

وواصلت مؤسساتنا تشجيع حماية حقوق الإنسان وتعزيز الآليات المؤسسية المعنية بحقوق الإنسان. كما أعادت الزيارة التي قامت بها إلى كوسوفو في حزيران/يونيه مفضضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تأكيد التزامنا بحماية المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومراعاتها. وسواصل توجيه المزيد من الاستثمار في حماية وتعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية لجميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو.

وإحدى المسائل التي لا تزال باقية في مجتمعنا هي مصير الأشخاص المفقودين؛ وهي تتطلب الالتزام الحقيقي والتعاون من بلغراد والدعم من المجتمع الدولي. وكلما كانت تسوية المسألة أسرع، ستزداد فرص المصالحة بين الأعراق وبين دولتي كوسوفو وصربيا. وقد أثرنا هذه المسألة عدة مرات في اجتماعاتنا في بروكسل ويلزم أن نبذل قصارى جهدنا لاستجلاء الحقيقة بشأن مصير المفقودين. وفي ذلك الصدد، اعتقد أن على الأمم المتحدة وبوسعها أن تضطلع بدور أكثر أهمية.

وتشعر كوسوفو بالامتنان للأمم المتحدة على دورها في بناء مؤسسات الدولة وتوطيد السلام. ونحن جميعا ندرک انه لا يمكن لبناء الدولة وبناء السلام أن يسفر عن قصص نجاح طويلة الاجل إلا إذا أدى إلى تعزيز وتمكين الملكية الديمقراطية الوطنية ووضع استراتيجيات خروج حسنة التوقيت.

وبعد أربعة عشر عاما من إنشاء الوجود المدني والعسكري الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٩، حان الوقت الآن لينظر المجلس في حذف كوسوفو من جدول أعماله. وآن الأوان

بالأعمال التي تضطلع بها حكومة صربيا نحو إدماج الشرطة في إطار وتسلسل قيادة موحد بإغلاق مراكز الشرطة الموازية في شمال كوسوفو.

ولا يقل أهمية عن ذلك اتخاذ كوسوفو خطوات لتعديل قوانينها لكي يتسنى السير قدما في التنفيذ.

ونشر الحكومتين لضابطي اتصال في عاصمة كل منهما سيساعد أيضا على تحسين العلاقات ومواصلة الحوار. كما نشكر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) على دعمهما المستمر في تنفيذ اتفاقات الحوار. وكما ذكر وزير الخارجية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للوفاء بالالتزامات التي قطعها الجانبان. ونأمل أن نشهد قريبا الانتهاء من صياغة اتفاقات بشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإحراز تقدم في الأفرقة العاملة في بروكسل لتشجيع إقامة هياكل قضائية وشرطية تحظى بالشرعية وتعمل بفعالية في الشمال والتنفيذ الكامل لجميع اتفاقات الحوار السابقة، بما في ذلك الجمارك والإدارة المتكاملة للحدود.

ثانيا، نتطلع إلى إجراء الانتخابات البلدية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في كوسوفو ونقدر الدور الأساسي الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة على تيسير إجراء الانتخابات التي يُنتظر أن تكون حرة ونزيهة وشفافة. والولايات المتحدة تحث الناخبين الذين يحق لهم التصويت في جميع أنحاء كوسوفو على ممارسة حقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية. ونحث على وجه الخصوص أبناء الأقليات، بما في ذلك صرب كوسوفو، على المشاركة وإسماع صوتهم. فمن خلال التصويت، لن تتاح لهم الفرصة لاختيار قادتهم فحسب ولكن أيضا لإخضاعهم للمساءلة وضمن وجود حوكمة محلية فعالة ومتجاوبة.

ثالثا، أريد أن أسلط الضوء على الفرص المتاحة لتجاوز عنف الماضي وتعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو.

وللمجتمع الدولي الواسع على مساعدة كوسوفو في أن تصبح دولة متعددة الأعراق وديمقراطية ومتناسكة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن اشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أتوقف برهة لأرحب بالممثل الدائم الجديد للصين، السفير ليو جي، وبطبيعة الحال نرحب بعودة وزير خارجية كوسوفو وصربيا، السيد خوجة والسيد مركيتش، إلى المجلس، ونشكر كلاهما شكرا جزيلاً على إحاطتهما الإعلاميتين. وأشيد بكلتا الحكومتين، وعلى وجه الخصوص برئيس الوزراء تاتشي ورئيس الوزراء داتشيتش، على قيادتهما، التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ تطبيع العلاقات وتعزيز مساري بلديهما نحو الاندماج الأوروبي.

واليوم أود أن أوضح ثلاث نقاط فيما يتعلق بالفرص التي يتيحها الحوار الذي قام بتيسيره الاتحاد الأوروبي، والانتخابات المقبلة وإحراز تقدم بشأن المسائل الهامة للنهوض بالتطبيع والتفاهم.

أولا، تهنيء الولايات المتحدة صربيا وكوسوفو على الخطوات الهامة التي اتخذت صوب تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل لتطبيع العلاقات. وينوه شركاؤنا الأوروبيون بالخطوات الهامة التي اتخذتها كلتا الحكومتين، ونحن نشيد بقرارات المجلس الأوروبي في ٢٨ حزيران/يونيه ببدء المفاوضات بشأن الانضمام مع صربيا وبدء المفاوضات مع كوسوفو بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. واتاح الحوار فرصا لتعزيز الاستقرار في المنطقة لتحقيق الأمن والازدهار لشعب كوسوفو وصربيا على السواء.

ويستحق رئيسا الوزراء والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي آشتون ثناءنا القوي عليهم ودعمنا المستمر لجهودهم. ونشيد

نرحب بالطبع بوزير الخارجية إيفان ماركيتش والسيد أنور حوجة.

اكتسب الاتجاه الإيجابي في العلاقات بين الطرفين الصربي والكوسوفي على مدى الأشهر القليلة الماضية زخما كبيرا عقب توقيع الجانبين في ٢٢ أيار/مايو في بروكسل على اتفاق جديد حول خطة لتنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات والذي تم توقيعه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. والاتفاق الأخير يحدد، على وجه الخصوص، خطوات وجدول زمنية ملموسة للتنفيذ، بما في ذلك التعديلات اللازمة إدخالها على الأطر القانونية القائمة لاستيعاب إنشاء رابطة أو جماعة للبلديات الصربية في كوسوفو وإدماج الشرطة والهياكل القضائية الصربية والتحضير للانتخابات المحلية.

والأمر المشجع بقدر أكبر أن الطرفين حافظا على التزاماتهما وعززها من خلال عقد اجتماعات رفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء لتشجيع وتسريع تنفيذ الاتفاقات. وفي هذا الصدد، اتفق الطرفان في ٢٠ حزيران/يونيه على تشكيل فريق إدارة يمثل البلديات الأربع في شمال كوسوفو، والذي سيتولى صياغة النظام الأساسي لرابطة أو جماعة البلديات الصربية في كوسوفو وممارسة بعض صلاحياتها على أساس مؤقت.

ولم تكن جميع التطورات السالفة الذكر لتتحقق دون الالتزام الراسخ من قبل الطرفين والمسعى الحميدة، وتحديدًا مساعي الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على التزام الاتحاد الأوروبي، وخاصة التزام الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كاترين آشتون. ونثني على قيادتها وعزميتها ومثابرتها للتغلب على الصعوبات والعمل مع الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحقيق نتائج محددة. ونحن متفائلون بشأن الآثار الإيجابية لجهودها والتزامها بمساعدة السكان المعنيين فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي وآفاق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

فالولايات المتحدة ترحب بجهود كوسوفو لحماية التراث الديني والثقافي، بما في ذلك إنشاء وحدة جديدة متعددة الأعراق داخل شرطة كوسوفو لحماية المواقع في جميع أنحاء البلد، حسبما تم الاتفاق عليه في الحوار. والوحدة تتأهب الآن للعمل مع قوة كوسوفو لتولي المسؤولية الرئيسية عن حماية بطريركية بيبا/بيتش. وتشجع الولايات المتحدة حكومة كوسوفو على مواصلة العمل مع شركائها الدوليين، بما في ذلك الناتو ومنظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لضمان ترميم الأماكن المقدسة لجميع الأديان وحمايتها.

كما وردت الإشارة إليه مرة أخرى في تقرير الأمين العام (S/2013/444)، فإن المفقودين يمثلون قضية هامة لم تُحل وتتطلب اهتماما حاسما من قبل جميع الأطراف. ونكرر دعوة جميع الأطراف المعنية، ولا سيما حكومتي كوسوفو وصربيا، إلى تكثيف جهود التعاون لتحديد أماكن المفقودين حتى تتمكن العائلات أخيرا من الحصول على إجابات أو، كما نأمل، على بعض من العزم الشخصي. وضمان تهيئة ظروف آمنة ومستقرة ومستدامة للعائدين يمثل جانبا حاسما آخر لإحراز تقدم، وهو جانب يتطلب مزيدا من الاهتمام والكثير من العمل.

أود أن أختتم كلمتي بتشجيع الحكومتين على الحفاظ على زخم الشهور القليلة الماضية. فنحن نريد لكوسوفو وصربيا تحقيق النجاح والازدهار. ولذلك، فإن على قادة الجانبين وشعب كوسوفو وصربيا اغتنام الفرص التي أوجدها الحوار والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لبناء الأسس لمستقبل آمن ومزدهر. ونحن مستعدون للمساعدة بأي شكل من الأشكال.

**السيد لوليشكي (المغرب)** (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا وأن أرحب به هنا اليوم. كما

الأمن والتعاون في أوروبا والناو وبعثة الأمم المتحدة مطالبون بالاستمرار في أداء أدوارهم القيمة في تيسير تحقيق أهداف السلام والاستقرار والمصالحة في هذا الجزء الهام من منطقة البلقان. ولكن قبل كل شيء، فإن على الطرفين الصربي والكوسوفي نفسيهما المضي قدما بنفس الزخم والشعور بالمسؤولية وروح التوافق التي أظهرها حتى الآن فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال والكامل لالتزاماتهما وتسوية القضايا العالقة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل بمشاركة الجميع، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي اتخذته مجلس الأمن بتوافق الآراء.

**السيد مانزي (رواندا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطتنا علما بالتقرير الفصلي للأمين العام (S/2013/444) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب أيضا بالسيد إيفان مريتش والسيد أنور خوجة في نيويورك.

في حزيران/يونيه من هذا العام، وأثناء مناقشة بشأن البند ذاته من جدول الأعمال، رحبت رواندا بالوثيقة الموقعة بين الطرفين. وأود أن أقر بأن التقدم الذي تحققه صربيا وكوسوفو أمر مشجع. وتجدر الإشارة بالدرجة العالية من الالتزام والمرونة والرؤية والإبداع التي أظهرتها الأطراف جميعا، في كل من بريشتينا وبلغراد، من أجل تنفيذ الاتفاق بثبات.

وليس ثمة شك في أن التنفيذ الكامل للاتفاق على أرض الواقع ليس بعيدا عن المنال.

إننا نثني على الروح الإيجابية لكلا الطرفين، وندعوها إلى مواصلة الانخراط في مناقشات موضوعية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تحويل الهياكل القائمة في الشمال ومنطقة حكم ذاتي تقع ضمن الولاية القضائية لكوسوفو، استنادا إلى تطبيق مرن لأحكام خطة اهتيساري. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والموارد على نحو غير مشروط بغية الحفاظ على الزخم الإيجابي.

ونظرا للدينامية التي أظهرها الطرفان الكوسوفي والصربي وحافظا عليها، كان المرء يتوقع حدوث بعض المقاومة التي تقف في طريق تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل والاتفاقات اللاحقة. وفي هذا الصدد، نثني على الموقف المسؤول للقادة الصرب الذين يحثون الزعماء في شمال كوسوفو على تنفيذ الاتفاقات. ونعول على مشاركة السلطات المحلية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الحوار واستعادة الثقة.

لقد شهد الزخم نحو التقارب والاندماج الذي يترسخ تدريجيا بين الجانبين اتخاذ عدد من المبادرات المتعلقة بحماية التراث الديني والثقافي. والتدابير المتخذة رمزية ولكنها أساسية على صعيد تعزيز وبناء الاحترام المتبادل بين مختلف مكونات المجتمع. ونحن نشيد بهذه الجهود، ولا سيما جهود بعثة الأمم المتحدة واليونسكو وغيرهما من الشركاء. ويسرنا أن نلاحظ الانتهاء من تعيين ضباط شرطة لحماية التراث الثقافي.

فيما يتعلق بقضايا الأمن، لا يزال الوضع هادئا بشكل عام. ومع ذلك، فإن هناك بعض المناطق المتعددة الأعراق التي تستمر فيها التوترات والتي تشهد حوادث تؤثر على الأقليات. وندعو الأطراف إلى العمل معا من أجل مواصلة السيطرة على تلك التوترات.

ونود بصفة خاصة أن نشيد بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الموجودة على أرض الواقع في مجالات متنوعة مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان والأمن والأشخاص العائدين. وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن التعاون والتنسيق بين مختلف أشكال الوجود الدولي هما المفتاح لمساعدة الطرفين على المضي قدما في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

وتمثل الاتفاقات التاريخية التي تمكن الطرفين من التوصل إليها علامة فارقة نأمل ألا تكون هناك رجعة فيها على صعيد عملية تطبيع العلاقات. والاتحاد الأوروبي، وفي المقام الأول، منظمة

وشكلت مصداقية عملية الحوار بأكملها حجر الزاوية في الإنجازات التي نراها اليوم.

ونحن نعتقد أنه يمكن حل المسائل المتبادلة من خلال الحوار، بدلا من التهديد أو العنف. وتحت روادنا الجميع على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أشكر الاتحاد الأوروبي على دوره الفعال في المفاوضات التي أدت إلى تحقيق التقدم الملموس الذي نشهده اليوم. كما أعرب عن تقديري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع المنظمات الشريكة التي تواصل، في سياق صعب، الاضطلاع بدور في إرساء الأمن وسيادة القانون، وقبل كل شيء الجمع بين مختلف الطوائف في كوسوفو، والسعي للتوصل إلى تسوية نهائية.

**السيد ليو جيهيه (الصين)** (تكلم بالصينية): أولا، أشكركم سيدي الرئيسة على كلمات الترحيب الرقيقة، وأؤكد لكم تعاون الصين الوثيق.

وأشكر السيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما معالي السيد مركتش، وزير خارجية صربيا، والسيد خوجة.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم المخاوف المشروعة لصربيا فيما يتعلق بمسألة كوسوفو.

يشكل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني الهام لتسوية مسألة كوسوفو. وتعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقانون الدولي، أن تسعى للتوصل

والتحدي الأكبر المائل أمامنا الذي يتطلب الاهتمام يتمثل في التشكيك القائم في شمال كوسوفو. ولا يمكن تنفيذ الاتفاق بنجاح من دون قيام التعاون. لذلك، ينبغي للتنفيذ أن يكون بمشاركة كاملة من صرب كوسوفو، حيث لا يمكن تحقيق المصالحة المستدامة في ظل استمرار انعدام الثقة. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على الحالة الأمنية في الشمال وأن يمنع حدوث المزيد من التوتر، لأن الأمن عامل رئيسي لتحقيق السلام الدائم للجميع.

إن رواندا تشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالنسبة إلى رصد الأنشطة التي ساهمت في العملية السياسية والوساطة فيها وتيسيرها. وينبغي أن تستمر البعثة في التكيف مع الحالة المتغيرة بغية توفير أقصى قدر من الدعم للعملية السياسية، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاق، وينبغي أن تضطلع بدور في كفالة تنسيق جميع الجهود. علاوة على ذلك، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تساعد بنشاط على تعزيز المصالحة وبناء الثقة في المجتمعات المحلية لكوسوفو بهدف التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه. لذلك، ندعو شعب كوسوفو وباقي أصحاب المصلحة إلى زيادة جهودهم المتعلقة ببناء الثقة.

وتثني رواندا على التقدم الحاصل في مؤسسات كوسوفو التي تيسر الاستقرارين الاقتصادي والسياسي، وتعزز سيادة القانون والحكم الرشيد، وتحسن حماية حقوق الإنسان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ونأمل أن يؤدي المناخ السائد إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين اللذين يستحقهما شعب المنطقة.

وتكرر رواندا دعمها للمنظور الإقليمي فيما يتعلق بحل الخلافات، وتعرب بالتالي عن تأييدها الكامل لاستمرار الاتحاد الأوروبي في توجيه الارشاد بغية التقريب بين الطرفين. وليس ثمة شك في أن الحوار قد حقق تقدما من حيث إبرام الاتفاق.

لا يزال تحقيق الاستقرار في كوسوفو بعيد المنال. وفي سياق تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، ينبغي للمجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة ألا يقللا من اهتمامهما بعملية التسوية في كوسوفو. والمطلوب هو تعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة تعزيزا حقيقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاق لم يقض على المشاكل الأساسية للإقليم، وأن تنفيذه يتقدم ببطء، نظرا لعدم وفاء جانب واحد بالتزاماته.

وسوف يشكل إجراء الانتخابات البلدية في الإقليم حجر الزاوية في تنفيذ الاتفاق. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها بلغراد بغية إجراء انتخابات. ويجب علينا أن نكفل مشاركة أكبر عدد ممكن من الناخبين المقيمين خارج كوسوفو، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون.

ومن الضروري أن تظل العملية الانتخابية محايدة، حتى على المستوى التقني. ولدى كل من بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الولاية والسلطة للتحصير للانتخابات والإشراف عليها. ونشير إلى أهمية منع السلطات الألبانية في كوسوفو تعطيل تسجيل صرب كوسوفو، بما في ذلك من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تحليل الحالة يشهد على حقيقة أن السلطات الألبانية في كوسوفو، وبالتواطؤ مع الوجود الدولي، قد عطلت في الأساس عودة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ صربي ومشرد داخليا إلى الإقليم، واستعادة حقوقهم في الملكية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. وتتطلب هذه الحالة المؤلة تحسنا جذريا.

ويساورنا قلق بالغ جراء إشارات من بريشتينا إلى تقليص أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عام ٢٠١٤، بما في ذلك الوحدة التي تتولى التحقيق في القضايا

إلى خطة تسوية مقبولة للطرفين، من خلال الحوار والتفاوض. فهذا الخيار يظل الأفضل والوحيد لحل مسألة كوسوفو.

وتقدر الصين الجهود التي تبذلها صربيا بنشاط للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. ويرحب بلدي بالنتائج الموضوعية التي تحققت في الحوار السياسي الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا. ونحن نشجع كلا الطرفين على مواصلة عملية الحوار الواقعي والبناء، بهدف تحقيق تسوية دائمة لمسألة كوسوفو وصون السلم والاستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا كلها.

في الوقت الحاضر، تنحو الحالتان السياسية والأمنية في كوسوفو منحى إيجابيا. ومع ذلك، فإن الحالة في شمال كوسوفو متوترة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية توفير الحماية الفعالة للحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية في كوسوفو، والعمل بنشاط على تعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي أن تعتمد نهجا حذرا تجاه حل الخلافات في سياق الحوار، بغية تجنب أي عمل من شأنه أن يعقد الحالة أو يؤدي إلى تفاقمها.

وتشيد الصين بما تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام ظريف، وتدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتنفيذ ولاية المجلس. ونأمل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو أن تعزز التنسيق والتعاون من أجل الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز تسوية مسألة كوسوفو.

**السيد اليشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نرحب بحضور السيد إيفان ميركتش، وزير خارجية صربيا، في الجلسة المنعقدة اليوم، ونتفق مع الأفكار التي عبر عنها. ولقد استمعنا بعناية إلى السيد أنور خوجة.

إننا نشكر السيد ظريف على تقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/444) وتقييم الحالة في الإقليم.

إن رواندا تثني على التقدم الحاصل في مؤسسات كوسوفو الذي يسهل الاستقرارين الاقتصادي والسياسي، ويعزز سيادة القانون والحكم الرشيد ويحسن حماية حقوق الإنسان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ونأمل أن يؤدي المناخ السائد إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين اللذين يستحقهما شعب المنطقة.

كما تعيد رواندا تأكيد دعمها للمنظور الإقليمي فيما يتعلق بحل الخلافات، وبالتالي تعرب عن تأييدها الكامل لاستمرار توجيه الاتحاد الأوروبي للتقريب بين الطرفين. وليس ثمة شك في أن الحوار قد حقق تقدما من حيث إبرام الاتفاق. وشكلت مصداقية عملية الحوار بأكملها حجر الزاوية في الإنجازات التي نراها اليوم.

إننا نعتقد أنه يمكن حل المشاكل المتبادلة من خلال الحوار، بدلا من التهديد أو العنف. وتحت رواندا الجميع على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أشكر الاتحاد الأوروبي على دوره الأساسي في المفاوضات التي أدت إلى تحقيق تقدم ملموس نشهده اليوم. كما أود أيضا أن أعرب عن تقديري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع المنظمات الشريكة التي تستمر في سياق صعب في الاضطلاع بدور في إرساء الأمن وسيادة القانون، وقبل كل شيء الجمع بين مختلف الطوائف في كوسوفو، والسعي للتوصل إلى تسوية نهائية.

السيد ليو جيه بي (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أشكر سيدتي الرئيسة، على كلمات الترحيب الرقيقة، وأؤكد لكم تعاون الصين الوثيق.

التي يحددها المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتني، فيما يخص الاتجار غير القانوني بالأعضاء البشرية في كوسوفو.

ليس ثمة شك في أن التنفيذ الكامل للاتفاق على أرض الواقع ليس بعيدا عن التحقق.

إننا نثني على الروح الإيجابية لكلا الطرفين، وندعوهما إلى مواصلة الانخراط في مناقشات موضوعية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تحويل الهياكل القائمة في الشمال ومنطقة حكم ذاتي تقع ضمن اختصاص كوسوفو، استنادا إلى تطبيق مرن لأحكام خطة اهتيساري. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم غير المشروط والموارد للحفاظ على الزخم الإيجابي.

يتمثل التحدي الأكبر المائل أمامنا الذي يتطلب الاهتمام في التشكيك في شمال كوسوفو. ولا يمكن تنفيذ الاتفاق بنجاح من دون تعاون. ولذلك، ينبغي التنفيذ بمشاركة كاملة من صرب كوسوفو، حيث لا يمكن تحقيق المصالحة المستدامة في ظل استمرار انعدام الثقة. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة التركيز على الحالة الأمنية في الشمال ومنع حدوث المزيد من التوتر، لأن الأمن عامل رئيسي لتحقيق سلام دائم للجميع.

إن رواندا تشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فيما يتعلق برصد الأنشطة التي ساهمت في العملية السياسية والوساطة فيها وتيسيرها. وينبغي أن تستمر البعثة في التكيف مع الحالة المتغيرة، من أجل توفير أقصى قدر من الدعم للعملية السياسية، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاق، ويتعين أن تضطلع بدور فيما يخص ضمان تنسيق جميع الجهود. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبعثة أن تساعد بنشاط على تعزيز المصالحة وبناء الثقة في المجتمعات المحلية لكوسوفو بهدف التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه. ولذلك فإننا ندعو شعب كوسوفو وباقي أصحاب المصلحة إلى زيادة جهودهم المتعلقة ببناء الثقة.

ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

وقوة كوسوفو، التنسيق والتعاون من أجل الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز تسوية مسألة كوسوفو.

**السيد اليشيف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
نرحب بحضور السيد إيفان ميركتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة اليوم، ونتفق مع الأفكار التي عبر عنها. لقد استمعنا بعناية إلى السيد أنور خوجة.

إننا نشكر السيد ظريف على تقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/444) وتقييم الحالة في الإقليم.

لا يزال تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو بعيد المنال. في سياق تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، يتعين على المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة ألا ينقصا اهتمامهما بعملية التسوية في كوسوفو. وما هو مطلوب هو التعزيز الحقيقي لقدرات البعثة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم قضاء الاتفاق على المشاكل الأساسية للإقليم وأن تنفيذه يتقدم ببطء، بسبب عدم وفاء جانب واحد بالتزاماته.

وسوف يشكل حجر الزاوية في تنفيذ الاتفاق، إجراء انتخابات بلدية في الإقليم. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها بلغراد بغية إجراء انتخابات. ويجب علينا ضمان مشاركة عدد أكبر قدر ممكن من الناخبين المقيمين خارج كوسوفو، بمن في ذلك الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

ومن الضروري أن تظل العملية الانتخابية حالة محايدة، حتى على المستوى التقني. لدى كل من البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الولاية والسلطة للتخصيص للانتخابات ومراقبتها. ونشير إلى أهمية منع

أشكر السيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما معالي السيد ميركتش وزير خارجية صربيا والسيد خوجة.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتفهم المخاوف المشروعة لصربيا فيما يتعلق بمسألة كوسوفو.

يشكل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لتسوية مسألة كوسوفو. وتعتقد الصين أنه ينبغي للطرفين، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وطبقا لإطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقانون الدولي، السعي للتوصل إلى خطة تسوية مقبولة للطرفين، من خلال الحوار والتفاوض. حيث أنها تظل الخيار الأفضل والوحيد لحل مسألة كوسوفو.

وتقدر الصين جهود صربيا النشيطة للتوصل إلى تسوية سياسية لقضية كوسوفو. ويرحب بلدي بالنتائج الموضوعية التي تحققت في الحوار السياسي الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشينا. إننا نشجع كلا الطرفين على مواصلة عملية الحوار الواقعي والبناء، الذي يهدف إلى تحقيق تسوية دائمة لقضية كوسوفو وصون السلم والاستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا كلها.

في الوقت الحاضر، تسير الحالتان السياسية والأمنية في كوسوفو بوتيرة إيجابية. ومع ذلك، فإن الحالة في شمال كوسوفو متوترة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية توفير الحماية الفعالة للحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية في كوسوفو والعمل بنشاط على تعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي أن تعتمد نهجا حذرا تجاه حل الخلافات في سياق الحوار، من أجل تجنب أي عمل من شأنه أن يعقد أو يؤدي إلى تفاقم الحالة.

كما تشيد الصين بما تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام ظريف وتدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتنفيذ ولاية المجلس.

نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إجراء تقييم للاتفاق الذي توصلت إليه تيرانا وبريشتينا في مجال التعاون العسكري والذي يحكم المسائل المتعلقة بإدخال القوات المسلحة لكوسوفو وألبانيا كل في أراضي الأخرى وسحبها ووجودها المؤقت في تقرير الأمين العام (S/2013/444). تعطي الوثيقة الفعلية الحق للقوات المسلحة الألبانية، على أسس قانونية مزعومة، في التمرکز في إقليم كوسوفو، الأمر الذي يتناقض جوهريا مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وموقفنا مفاده أنه بموجب الاتفاقات الصربية مع كوسوفو، فإن أمن الصرب في المحافظة تضمنه قوة كوسوفو التي يقودها حلف شمال الأطلسي. ولا ينبغي لقوات كوسوفو المسلحة أو أي وحدات أخرى مهما كان نوعها التواجد في المناطق الشمالية من المحافظة

نتوقع للحوار الرفيع المستوى سياسيا بين بلغراد وبريشتينا والذي يتم بوساطة الاتحاد الأوروبي أن يسهم في تسوية طويلة الأجل لقضايا كوسوفو. ومع ذلك، يظل القول الفصل في كل الأحوال بيد مجلس الأمن. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما يرح ساريا بالكامل ويظل ملزما من الناحية القانونية الدولية فيما يتعلق بأي تسوية لكوسوفو.

**السيد ميان (توغو)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص السيد فريد ظريف على عرضه للتقرير الربع سنوي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/444).

إن توغو راضية عن العمل الهام الذي يقوم به السيد ظريف مع فريق البعثة بأكمله لدعم سلطات كوسوفو في تطبيع العلاقات مع صربيا، وبشكل أعم لضمان سلامة ذلك البلد واستقراره وتنميته. وأود أيضا أن أشكر ممثلي صربيا وكوسوفو على بيانتهما.

في ١٩ نيسان/أبريل، توصلت كوسوفو وصربيا أخيرا إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مما يدل على قدرتهما التامة على

تعطيل السلطات الألبانية في كوسوفو لتسجيل صرب كوسوفو، بما في ذلك من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويشهد تحليل الحالة على حقيقة أن السلطات الألبانية في كوسوفو، بالتواطؤ مع الوجود الدولي المتعدد، قد عطلت بالأساس عودة أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ ومشرّد داخلي صربي إلى الإقليم، واستعادة حقوق ملكيتهم واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا والحريات الأساسية. وتتطلب هذه الحالة المؤلمة تحسينا جذريا.

يساورنا قلق بالغ جراء إشارات بريشتينا إلى تقليص أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الوحدة التي تتولى التحقيق في القضايا التي تناولها المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتى، فيما يخص الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو.

نشرت هذه البعثة بموافقة مجلس الأمن الذي خوّل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عددا من الصلاحيات التي لا يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون نقلها من جانب واحد. وبما أن قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال صالحا تماما، فإن تلك الصلاحيات تظل، من منظور القانون الدولي، ضمن اختصاص البعثة ولا يمكن نقلها إلى طرف ثالث وبخاصة إلى الكيان الذي نصب نفسه في بريشتينا.

نود أيضا أن نذكر المجلس بأنها مكنت البعثة من القيام بأنشط دور ممكن في المساعدة في عملية التوصل إلى تسوية في كوسوفو. يجب على البعثة أن تسعى إلى حل المشاكل في مجالات مثل سيادة القانون، وحماية حقوق الأقليات، وإجراء حوارات بين الطوائف، وقضايا المساواة بين الجنسين وحماية الأماكن الأثرية المقدسة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإنها تحتاج إلى الموارد البشرية والمالية المناسبة. ونحضر قيادة البعثة على تركيز جهودها على تنفيذ أحكام ولايتها على الرغم من العوائق التي تفرضها عليها سلطات كوسوفو الألبانية.

أعمال العنف وتحسن في الأمن بشكل عام مع استمرار الحوار السياسي. ونرحب أيضا بالتقارير التي تفيد بأن الصرب في شمال كوسوفو أعلنوا أخيرا أنهم لن يعترضوا على تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، مما يبين الإبقاء على المؤسسات الموازية لصربيا حتى إجراء انتخابات جديدة. نحض كلا الطرفين على المتابعة بعزم لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل باعتماد تدابير ملموسة تشجع على الوصول إلى مصالحة حقيقية بين مختلف الطوائف التي تعيش في كوسوفو.

بعد التوقيع على أي اتفاق، فإن عمل المصالحة الذي تقوم بها كوسوفو وصربيا سيستغرق وقتا طويلا. ويتطلب عمل المصالحة الاستفادة من الذاكرة للبحث عن المفقودين وتوعية السكان المعنيين لإزالة الشعور بالاستياء وتعزيز التعايش السلمي.

لذلك من المهم أن يواصل المجتمع الدولي ككل، وخاصة المنظمات الدولية العاملة في الميدان، دعم جهود السلطات الصربية والكوسوفية حتى لا يجبو زخم الإصلاحات التي تم القيام بها حتى الآن.

نرحب بالجهود التي لا يزال يبذلها الاتحاد الأوروبي والبعثة، وقوة كوسوفو بقيادة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ستؤدي دورا بالغ الأهمية في الإعداد للانتخابات المحلية التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر والتي يجب أن يشارك فيها السكان المحليون من دون استثناء.

**السيد تاثام (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. كما يسرني أن أرحب في المجلس بسعادة السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، وسعادة السيد إيفان مريتش، وزير خارجية صربيا.

ما فتئت كوسوفو تحرز تقدما، داخليا وعلى الساحة الدولية، ويعترف بها الآن أكثر من نصف الدول الأعضاء في

إيجاد حلول سلمية لتراعاتهما. وتود توغو أن تكرر تهانيتها لكلا الطرفين على موافقتهما على تقديم تنازلات كبيرة من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق. وشأنه شأن أي اتفاق ليس بالضرورة أن يكون مثاليا لجميع شرائح السكان المعنيين. ومع ذلك، فإنه جدير باقتراح الحل الذي يمكن من الخروج من الأزمة، ومن ثم نأمل في أن يمكن من الوصول إلى حل تدريجي للخلافات القائمة بين الطرفين كي يتمكننا من التصدي للتحديات المرتبطة بتطور ورفاه السكان في بلديهما.

وفي هذا الصدد، ترحب توغو باعتماد خطة تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، وكان ذلك في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣ والذي في جملة أمور، سيدخل التعديلات اللازمة على الإطار القانوني القائم، لكي تأخذ في الاعتبار تلك التعديلات إنشاء رابطة أو مجتمع البلديات الصربية في كوسوفو بهدف القيام بدمج هيكل العدل والشرطة الصربية في الكيان الجديد، والشروع في التحضير للانتخابات المحلية. ونلاحظ أيضا الخطوات الملموسة التي اتخذها كل طرف لجعل خطة التنفيذ فعالة.

من جهة، ننوه بقرار الحكومة الصربية بإغلاق هيكل العدل والشرطة التي لا تزال تحت سلطتها في شمال كوسوفو. ومن الجهة الأخرى، نفر باعتماد كوسوفو لقانون يمنح العفو لبعض صرب كوسوفو وتعديل الميزانية بحيث تأخذ في الاعتبار تمويل رابطة أو مجتمع البلديات الصربية في كوسوفو. وبالمثل، نفر بالتدابير الأخرى التي اتخذت من أجل تنفيذ سلس لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل مثل قرار سلطات كوسوفو بتنظيم الانتخابات المحلية المقبلة يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر خاصة في شمال كوسوفو، ومن ثم سيتم إنشاء الرابطة أو المجتمع، فضلا عن تبادل ضباط الاتصال في ١٧ حزيران/يونيه الذين أوكلت إليهم مهمة تيسير الاتصال ورصد تنفيذ الاتفاقات بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بالحالة في شمال كوسوفو، والتي ما برحت مصدر قلق لمجلس الأمن، فنلاحظ أن التقرير يشير إلى انحسار

مبكر إلى اتفاقات بشأن قطاعي الطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

لقد أظهر رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء تاتشي قدرا كبيرا من الشجاعة والقيادة السياسية حتى الآن. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ الحكومتان على إحراز التقدم، وأن تواصل السعي إلى التوصل لحلو توفيقية، وأن تعمل معاً للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ. يجب أن تستمر بلغراد أيضا في إبلاغ المجتمعات المحلية في شمال كوسوفو بصورة فعالة بفوائد ذلك الاتفاق، ويجب على بريشتينا أن تستمر في بذل قصارى جهدها لتشجيع إدماج الصرب في شمال كوسوفو عن طريق إثبات أنها تدعم حقوق وثقافات جميع مواطنيها من الأقليات.

وسيكون من الضرورة بمكان أن تستمر المساعدة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وتنفيذ اتفاقات الحوار. نحن ندعم دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الذي سيساعد على إدماج المؤسسات في الشمال لتندرج تحت ولاية كوسوفو. وتحقيقا لهذه الغاية، تحت المملكة المتحدة السلطات في بريشتينا وبلغراد على التعاون التام مع بعثة الاتحاد الأوروبي، لا سيما من خلال كفالة حرية الحركة لجميع أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي في الشمال.

وأرحب بالتزام كوسوفو بإجراء انتخابات بلدية حرة ونزيهة وديمقراطية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث جميع الذين لديهم نفوذ على تشجيع المشاركة الواسعة في هذه الانتخابات. وينبغي أن تعمل حكومة كوسوفو بصورة بناءة مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ستقوم بدور بالغ الأهمية في تيسير الانتخابات.

كما نتوق المملكة المتحدة إلى أن ترى إصلاحاً واسعاً في كوسوفو قبل نهاية العام. وسيكون إجراء الانتخابات في أنحاء كوسوفو كافة خطوة مهمة نحو اندماج جميع طوائف الأقليات

الأمم المتحدة. وترحب المملكة المتحدة بقرار المجلس الأوروبي في ٢٨ حزيران/يونية بافتتاح المفاوضات من أجل تحقيق الاستقرار واتفاق الشراكة بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي. تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا اتفاق الاستقرار والشراكة مع كوسوفو، وهو اول معلم على الطريق المفضي في نهاية المطاف إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتؤيد أيضا قرار فتح المفاوضات مع صربيا بشأن الانضمام. تلك القرارات تبرز الطريقة التي يمكن بها تحسين التعاون والتقدم في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا مما يوفر الفرص ويساعد في احراز التقدم في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تمثل المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مرحلة جديدة في علاقة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، شجعنا البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على أن تقوم بذلك. من المهم أن تبدأ مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في فصل الخريف، وأن تحتتم في الوقت المناسب. وتأمل المملكة المتحدة أن تعمل كوسوفو بفعالية مع المفوضية الأوروبية لضمان معالجة مجالات الإصلاح التي حددتها دراسة الجدوى لعام ٢٠١٢. يجب أن تخطو كوسوفو الآن خطوات أكبر في تحسين الإصلاح الانتخابي وحقوق الأقليات وسيادة القانون.

وكما قلنا من قبل، فإن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا يشكل جزءا لا يتجزأ من مساري انضمام كلا البلدين إلى الاتحاد الأوروبي. ويتسم التنفيذ الكامل لاتفاق الحوار أهمية بالغة لفتح الباب أمام كوسوفو وصربيا لإحراز التقدم. لقد بين الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، بالتفصيل بعض الخطوات الهامة التي اتخذت، وإنني أرحب بها. لا بد من تعزيز تلك الخطوات والاستفادة منها، ولذلك أشجع على استمرار الجهود من قبل الحكومتين الصربية والكوسوفية لاتخاذ تلك الخطوات الصعبة، وأحثهما على التوصل في وقت

ينبغي أن يستمر تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل في تعزيز عملية التوحيد. وفي هذا الصدد، نرحب بأن رئيسي الوزراء، السيد إيفيكا داتشيتش وهاشم ثاتشي، أكدا مجدداً في اجتماعهما المعقود في بروكسل أول أمس، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، التزامهما بإنجاح الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. من الضروري تهيئة الظروف اللازمة لضمان المشاركة الجيدة في الانتخابات، لا سيما من جانب الصرب في شمال كوسوفو، حتى تحقق أحكام اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بشأن البلديات الشمالية كامل تأثيرها. تظطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في هذا الشأن، إذ إنها، بموجب هذا الاتفاق، هي المسؤولة عن تيسير إجراء الانتخابات في الشمال. وقد تلقى الاتحاد الأوروبي، من جانبه، الدعوة من رئيس كوسوفو لنشر بعثة لمراقبة الانتخابات لتقييم سير العملية الانتخابية في جميع أرجاء كوسوفو، وهو ينظر في إمكانية قبولها. علاوة على ذلك، سيستخدم الوقت المتبقي حتى الدورة المقبلة للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، المقرر عقدها في بروكسل في ٨ أيلول/سبتمبر، في مواصلة المفاوضات بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة بغية التوصل إلى اتفاق بشأن هاتين المسألتين الهامتين في الوقت المناسب.

إن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو لا بد من أن يصاحبه المزيد من الإصلاحات في كوسوفو. ونرحب، في هذا الصدد، بالدور الذي ما برحت تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا، وفي مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ومحكمة مرتكبي جرائم الحرب، ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بمزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية. وغني عن القول أن من الضروري أن تدأب سلطات كوسوفو على

في شتى أنحاء كوسوفو. وثمة جزء هام آخر من أجزاء العملية وهو المصالحة بين الأعراق. في ذلك الصدد، من الأهمية بمكان إحراز تقدم في مسألة الأشخاص المفقودين. وترحب المملكة المتحدة بتشكيل فريق عامل مشترك بين حكومة كوسوفو والمجتمع المدني معني بالتعامل مع الماضي. ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الإسهام في تلك العملية.

**السيد مايس (لكسمبرغ)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بمعالى السيد إيفان ماركيتش، وزير خارجية صربيا، ومعالى السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2013/444) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، خطت صربيا وكوسوفو خطوة إضافية نحو الاندماج في أوروبا حين اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً يقضي بالشروع في مفاوضات انضمام صربيا والإذن ببدء المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو. وقد جاء قرار مجلس الاتحاد الأوروبي تنويجاً للجهود التي بذلتها حكومتا صربيا وكوسوفو منذ بداية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. إن التزام كلتا الحكومتين بتنفيذ اتفاق المبادئ الأول على تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا، المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بروكسل، هو الذي قاد إلى ذلك القرار التاريخي.

وما تبادل ضباط الاتصال، وإنشاء الإدارة المتكاملة للحدود، والتفكيك التدريجي للهياكل الموازية في شمال كوسوفو إلا أمثلة قليلة - من بين أمثلة كثيرة - تشهد على التقدم المحرز في الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، أرحب بالدور الحيوي الذي ما فتئت تضطلع به الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون.

إن موقف أذربيجان المتعلق بالسيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية صربيا، وعدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد لم يتغير. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس الدولي الملزم لتسوية شاملة عن طريق العملية السياسية والمفاوضات. وتلاحظ أذربيجان بروح إيجابية التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعقاب اتفاق ١٩ نيسان/أبريل المتعلق بالمبادئ الناظمة لتطبيع العلاقات. وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضا التوصل إلى الاتفاق الآخر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو بشأن وضع خطة تنفيذية لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، والاجتماعات اللاحقة التي عقدت في بروكسل للمضي قدما بأعمال التنفيذ. ونحن نشي على كلا الجانبين لجهودهما الرامية إلى الحفاظ على إنجازاتهما الهامة، ونشجعهما على أن يظلا ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المثيرة للجدل من خلال إيجاد حلول مقبولة للطرفين. وهذا لا غنى عنه لزيادة الاستقرار والرفاهية في المنطقة.

ونشدد على الأهمية غير العادية لوجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأنشطة التي تقوم بها في كوسوفو. وجددير بالذكر أن البعثة لا تزال تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية على أرض الواقع، وتتعاون مع جميع المكلفين الآخرين من المتواجدين الدوليين بغية تعزيز احتمالات نجاح الحوار السياسي. وينبغي الإبقاء على البعثة ومواصلة تطوير دورها الرئيسي في كفالة تنسيق جميع الجهود الدولية المبذولة في إطار وضعها المحايد، على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومن المشجع أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ظلت هادئة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن الاستقرار لم يتحقق بعد، والحوادث والتوترات تتطلب اهتماما جديا ورد فعل سريع. ولقد أظهرت العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو مرة أخرى بعض

العمل عن كثب مع ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص في كوسوفو، السيد صمويل زبوغار، ومع بعثة الاتحاد الأوروبي من أجل مواصلة بناء سيادة القانون في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن التطبيع الكامل يتطلب تفكيك الهياكل الموازية تفكيكاً لا رجعة فيه في جميع أنحاء كوسوفو. يجب أن تقوم سيادة القانون التي ندعمها جميعا على أساس الإدارة الواحدة، ولا بد من بذل جهود مخلصه لتحقيق ذلك الهدف.

إن اعتراف أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو يعكس الاتجاه الإيجابي في كوسوفو منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة فيها عام ١٩٩٩. والآن، بعد اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وعلى ضوء عملية تطبيع العلاقات التي تجري بين بلغراد وبريشينا، فقد حان الوقت لكي نأخذ في الحسبان الحقائق الجديدة في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وقد نكون بحاجة، في المدى المتوسط، إلى تكييف وجود المجتمع الدولي في الميدان في كوسوفو، كما فعل كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بالفعل.

مع تحقق المنظور الأوروبي لصربيا وكوسوفو في السنوات القادمة، من الواضح أن الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة في كوسوفو ستتقلص. ولا يسعنا إلا أن نحث البلدين وقادتهما على الاستمرار في التحلي بالعزم اللازم لتحقيق ذلك المستقبل الأوروبي المشترك.

**السيد موسيف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2013/444) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونحن أيضا نرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفان ماركيتش، في الجلسة المنعقدة اليوم، وأشكره وأشكر السيد أنور هوكسهاج على بيانها.

وندعو الطرفين إلى الحفاظ على التزامهما بالطائفة الصربية في شمال كوسوفو، بغية تمكينها من أن تتولى عملية التطبيع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعمل الطرفان جنباً إلى جنب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكفالة نجاح الانتخابات البلدية المقررة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عن طريق التشجيع على أوسع مشاركة ممكنة للطائفة الصربية في كوسوفو. ومن الأهمية بمكان أن تكون الانتخابات شفافة. وأخيراً، ندعو الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق في بروكسل بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر يتعلق بمسألتَي الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

في نهاية حزيران/يونيه، توصلنا إلى معلم جديد في التقارب الأوروبي لهذين البلدين. أولاً، اتخذ قرار من حيث المبدأ بإجراء مفاوضات مع صربيا بغية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وسيتم عقد أول مؤتمر حكومي دولي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لتمكين صربيا من تحقيق مصيرها الأوروبي. وثانياً، أقر المجلس الأوروبي افتتاح المفاوضات الرامية إلى توقيع اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وتبشر الصلة التعاقدية الأولى بين الدولة الفتية والاتحاد الأوروبي بمرحلة جديدة للشركاء الأوروبيين، وهي رمز ملموس لمستقبل بريشتينا الأوروبية. وتتطلب هذه التطورات الإيجابية أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها. لذلك، ندعو بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تكييف وجودها مع الوضع على الأرض في كوسوفو، وبالتعاون مع سلطات كوسوفو. وتواصل بعثة الأمم المتحدة القيام بالمهام الهامة المتبقية. ومن الضروري أيضاً أن تتعاون سلطات كوسوفو بنشاط مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد زوغار، ومع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون، التي تقوم بعمل حاسم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وأخيراً، يجب على جميع الأطراف أن تحترم حرية الحركة للجنود والأفراد المنتشرين في إطار قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي.

علامات التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل رصد العملية وتنفيذ السياسات اللازمة لتيسير العودة. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر بعناية في مسألة الأمن.

إن دعم المجتمع الدولي لكلا الجانبين يظل أمراً أساسياً، خاصة في ما يتعلق بتحقيق المصالحة وبناء الثقة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن الموروثات التي يخلّفها الصراع، بما في ذلك قضايا المفقودين التي لم تحل، ومساءلة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الأعمال الإجرامية، ينبغي أن تظل أولويات رئيسية.

وفي الختام، أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص ظريف، لمساهمتها في توطيد السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة بأسرها.

**السيد لاميك (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية، فضلاً عن وزير خارجية صربيا، السيد إيفان ماركيتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد أنور هوكسهاج، على بيانتهما.

يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية منذ الاتفاق التاريخي المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، الذي تم التوصل إليه برعاية الاتحاد الأوروبي. ولقد أعقب الاتفاق بسرعة عقد اجتماعات منتظمة بين سلطات البلدين من أجل كفالة تنفيذه. والتقدم الكبير الذي تم إحرازه يبيّن استعدادهما للتحرك نحو تطبيع العلاقات. ونلاحظ بارتياح التدابير التي اتخذتها كوسوفو من أجل منح حكم ذاتي واسع للمجتمعات المحلية في كوسوفو ذات الأغلبية الصربية؛ وبالمثل، نرحب بإغلاق السلطات الصربية عدداً من مراكز الشرطة في شمال كوسوفو، مما وضع نهاية لوجود هياكل موازية مستقلة.

ويعتقد كل من باكستان والأمم المتحدة أن الاتحاد الأوروبي لا يزال عاملاً محفزاً لا غنى عنه لعملية تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

ونحن نعتبر أن الأمم المتحدة تقوم بدور عنصر التمكين والميسر والحكم المحايد. وتصديق جمعية كوسوفو على اتفاق التطبيع وإقرارها لقانون العفو سيساعدان بالتأكيد على تعزيز المصالحة. ومن شأن التعديلات في القوانين المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي وحقوق الطوائف والميزانية المساعدة في تنفيذ الاتفاقات بين بلغراد وبريشينا.

ومن أجل سلام الأجيال المقبلة وتقدمها، يجب على جميع الأطراف أن تتحلى، بدورها، بروح التوافق. وينبغي أن تشارك قيادة صرب كوسوفو في فريق الإدارة لتوجيه تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل وإنشاء البلديات في المستقبل. وينبغي أن يكمل هذه الجهود تواصل بريشتينا مع السكان المحليين وتقديم ضمانات لهم. فمن المهم أن يعتبر صرب كوسوفو المحليون أنفسهم أصحاب مصلحة في هذه العملية. والجهود التي تبذلها قيادة صربيا لتوعية صرب شمال كوسوفو هامة. وينبغي لقيادة الجانبين مواصلة العمل معا لحشد الدعم لتنفيذ الاتفاق في أوساط مجتمعاتهما المحلية وأنصارهما.

يشير تقرير الأمين العام (S/2013/444) إلى أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا تزال هادئة عموماً وإلى تسجيل انخفاض في الحوادث التي تؤثر على طوائف الأقليات. وهذا خبر سار، وربما يكون أيضاً دليلاً مبكراً على فوائد السلام في المنطقة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص ظريف، تقوم بدور حاسم في تحقيق الاستقرار في كوسوفو. ونحن نقدر بشكل خاص جهودها للوساطة والتيسير في شمال كوسوفو.

يمثل الاعتراف بكوسوفو كدولة مسألة رئيسية. وقد قامت مائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذلك بالفعل. واعترفت باكستان بكوسوفو في أواخر العام الماضي.

وما فتئت فرنسا ملتزمة بتحقيق كوسوفو السيادية والسلمية والديمقراطية والمتعددة الأعراق، تعيش في سلام مع جيرانها. ونعتقد أن صربيا ينبغي أن تصبح واحدة من دعائم الاستقرار في منطقة البلقان، ونحن اليوم قاب قوسين مرة أخرى لتحقيق هذين الهدفين.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):  
نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. ونشكر أيضاً وزير الخارجية إيفان ماركيتش وأنور هوكسهاج على بيانتهما.

إننا معجبون بشجاعة وبصيرة زعماء صربيا وكوسوفو، وبالتزامهم بالعمل من أجل تحقيق السلام في المنطقة. إن الوضع معقد، والموروثات التاريخية تطفح بالريبة والشك، والتوقعات غير متطابقة. ومع ذلك، اختار الجانبان الحوار والوساطة وتنفيذ الاتفاقات التي أبرماها.

ونحن نقرّ بأن المشاكل التي ابتليت بها المنطقة سوف لا تختفي بين عشية وضحاها. لهذا السبب ما زلنا بحاجة إلى الدبلوماسية واستمرار الاستثمار في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة. وتم إحراز تقدم في متابعة تطبيق اتفاق التطبيع وخطة التنفيذ. وقد أعرب الجانبان عن شكواهما اليوم، لكنهما يظهران أيضاً التزامهما بالمضي قدماً رغم الصعاب العسيرة. وهناك دلائل قوية على أن العملية الحالية يمكنها أن تمهد الطريق أمام البلدين كي يعيشا جنبا إلى جنب كجارين مسلمين. وفي هذا الصدد، نود بصورة خاصة أن نعرب عن التقدير لدور الوساطة المحوري الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي والمثلة السامية كاثرين أشتون. والقرارات التي اتخذها المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه بافتتاح مفاوضات الانضمام مع صربيا، ومفاوضات الاتفاق المتعلق بتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو هما تطوران نرحب بهما.

والأقليات العرقية كافة في عملية السلام، ستظل المصالحة الحقيقية بين البلدين الجارين بعيدة المنال.

وفي هذا السياق، ينبغي بذل جهود أقوى لإزالة شكوك ومقاومة الصرب في شمال كوسوفو. فمظالمهم وهمومهم ستظل، إن لم تُعالج بشكل صحيح، عقبات كأداء أمام تحقيق السلام والمصالحة الدائمين. وندعو كلا من صربيا وكوسوفو إلى الاستمرار في بذل أقصى الجهد لكي يتسنى للأقلية الصربية في شمال كوسوفو الإقرار بالمصلحة المشتركة والمستقبل المشترك في عملية التنفيذ الجارية لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وينبغي لبريشتينا ضمان سلامة وأمن المجتمعات المحلية الصربية بصورة كاملة. وستكون جهود بلغراد لتهدئة مخاوف هذه المجتمعات وشواغلها ذات أهمية حاسمة أيضا.

ونعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد لمعالجة إرث الصراع، مثل حالات المفقودين وضحايا العنف الجنسي. فهذه الحالات المتبقية يمكن أن تعرقل التقدم الذي تحقق بشق الأنفس وأن تزرع البذور لنشوب صراعات مستقبلية ما لم تتم إقامة العدل. وندعو حكومتي كل من بلغراد وبريشتينا إلى مضاعفة جهودهما لتضميد جراح الحرب وحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

وأخيرا، فإننا نشيد بالمثل الخاص ظريف وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتفانيهم في العمل.

**السيدة ناسو** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ظريف على عرضه وعلى جهوده المتواصلة في دعم الاستقرار والأمن وحقوق الإنسان في كوسوفو. وأرحب أيضا بوزير الخارجية ماركيتش وخوجه وأشكرهما على ملاحظتهما.

تدعم أستراليا عملية انتقال مستمرة في كوسوفو، تكفل الاستقرار السياسي على المدى الطويل وتشمل جميع الأطراف وتدمج كوسوفو داخل المنطقة بشكل فعلي. ودور مجلس

وستكون أهم خطوة نحو التطبيع والمصالحة إجراء اتصالات رسمية بين دولتي صربيا وكوسوفو. وهذه خطوة صعبة ونحن نعي ما تنطوي عليه من حساسيات ولكنها ستضمن التقارب الكامل. ونتمنى لرئيس الوزراء ناتشي ورئيس الوزراء داسيتش النجاح في المهام الصعبة التي تنتظرهما. ونحن واثقون بأن التزامهما وتفانيهما وتفاني شعبي البلدين كفيل بتحقيق الانسجام والسلام المستدامين.

**السيد سول كيونغ - هون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بوزير الخارجية ايفان ماركيتش ووزير الخارجية أنور خوجه في المجلس اليوم.

يسرنا أن نلاحظ أن بلغراد وبريشتينا تواصلان المضي قدما في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي بشأن تطبيع العلاقات بينهما. ونثني على المشاركة والدور البناء للاتحاد الأوروبي، ولا سيما السيدة آشتون، في عملية المصالحة. وسيكون إحراز تقدم أولي في تنفيذ الاتفاق أمرا ذا مغزى كبير لأنه سيبنى الثقة في العملية ويساعد على استعادة الثقة المتبادلة بين أصحاب المصلحة.

وفي هذا الصدد، نحث كلا من حكومتي صربيا وكوسوفو على اغتنام هذه الفرصة لدفع تنفيذ الاتفاق قدما بهمة أكبر. وإجراء الانتخابات البلدية في شمال كوسوفو سيكون نقطة مرجعية حاسمة في عملية التنفيذ. ونشجع كوسوفو على تكثيف جهودها لإجراء الانتخابات المقبلة بصورة شفافة وعلى نحو سلس.

ولكي تكون عملية السلام الجارية مستدامة ولا رجعة فيها، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للتوترات والانقسامات العرقية على النحو الواجب. وتثقيف الشباب بشأن التسامح والتعايش يمكن أن يكون له دور حاسم في تعزيز التفاهم واحترام التنوع العرقي. وما لم يتم إدماج المجموعات

مستدام وقابل للاستمرار. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها حكومتا بلغراد وبريشتينا لتشجيع جميع المواطنين الذين يعيشون في شمال كوسوفو على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة لبناء مؤسسات ديمقراطية محلية لديها الإمكانية أن تكتسب مصداقية وشرعية. ونشيد بالخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن، بما في ذلك ما يخص مسألة العفو الصعبة، في تيسير عملية انتقال الهياكل السياسية والأمنية في شمال كوسوفو إلى إطار متناسق على نطاق كوسوفو.

وتواصل أستراليا أيضا تشجيع عودة المشردين داخليا بصورة آمنة وقابلة للاستمرار. ومما يشجع أستراليا التعاون الوثيق بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، لا سيما على صعيد التصدي للحوادث الأمنية في المناطق المختلطة عرقيا في شمال كوسوفو. وسيظل ضمان الأمن حيويا لنجاح الانتخابات.

ورحبت أستراليا بزيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بيلاي إلى كوسوفو في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه. ومما يشجع أستراليا ملاحظتها استمرار الحوار الإيجابي بين بريشتينا وبلغراد. ويسرنا أن المفوضة السامية بيلاي خلصت إلى وجود إطار قانوني ومؤسسي جيد لحقوق الإنسان. وستمثل الخطوات القادمة المهمة، فيما يتعلق ببناء ثقة المجتمع المحلي، في معالجة نقاط ضعف مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، بما في ذلك ضمان استقلال القضاء ومعالجة عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

وستكون مواصلة الجهود لتحسين التثقيف الشامل، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على وجه الخصوص، حيوية أيضا للأجيال القادمة في كوسوفو. وترحب أستراليا بالتزام كوسوفو بحماية المعالم الدينية والثقافية. وفي ذلك الصدد، نخطط علما بالنقل الجاري للمسؤوليات عن حماية التراث الديني والثقافي من قوة كوسوفو إلى وحدة شرطة كوسوفو

الأمن يتمثل في دعم التقدم العملي نحو الاستقرار والأمن، الأمر الذي سيمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من إكمال ولايتها في نهاية المطاف.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الطرفان حتى الآن في الوفاء بالتزامهما. بموجب الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات والذي جرى توقيعه في ١٩ نيسان/أبريل. ونرحب أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه ببدء مفاوضات حول الانضمام مع صربيا في موعد غايته كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وإطلاق مفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

وتتمثل الأولوية للطرفين الآن في تنفيذ جميع النقاط الـ ١٥ الواردة في اتفاق نيسان/أبريل بشكل كامل وفي إطار الحدود الزمنية المتفق عليها. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بإنشاء مكثي اتصال في بلغراد وبريشتينا في ١٧ تموز/يوليه ونشر فريق إدارة لتنفيذ اتفاق بروكسل في شمال ميتروفيتسا. ونرحب بجهود الفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشتينا لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما تركيزه على الشرطة والتحضيرات للانتخابات.

وفيما يتعلق بالمفاوضات في المجالات المعقدة المتمثلة في الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة، نلاحظ أن إحراز تقدم في مجالات عملية كهذه يمكن أن يُترجم إلى تدابير حقيقية لبناء الثقة ذات تأثير طويل الأمد على الأمن والاستقرار.

وإيجاد إطار قوي لضمان الأمن البشري وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام التراث الثقافي أمر ضروري لازدهار كوسوفو ورفاه مواطنيها على المدى الطويل.

ستشكل الانتخابات المحلية التي ستعقد في البلديات الشمالية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تيسرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خطوة حاسمة في اتجاه الإدماج السياسي للصرب المقيمين في شمال كوسوفو في إطار مؤسسي

إيجابيا انخفاض وتيرة الحوادث المتعلقة باستخدام العبوات الناسفة بشكل كبير في شمال كوسوفو. ونلاحظ أنه كان ثمة أيضا انخفاض في عدد الحوادث التي تؤثر على الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو، بالمقارنة مع الفترة السابقة. كما نلاحظ أن تطبيق اتفاق الإدارة المتكاملة بشأن نقاط العبور مستمر دون مشاكل كبيرة.

ورغم ذلك التقدم، يشير التقرير أيضا إلى استمرار التوترات في شمال ميتروفيتسا فيما يتعلق ببناء منازل للمشردين داخليا من كوسوفو وألبانيا. ونشعر بالقلق إزاء أنه لم تُسجل، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سوى ٣٦ حالة عودة للمشردين داخليا إلى كوسوفو خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو مقابل ١٥٩ حالة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢. وحسب المفوضية، فإن الافتقار إلى التمويل الكافي لتوفير إما مساكن و/أو أراض لا يزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض العودة الطوعية.

كما ذكرنا في آخر مناقشة حول هذا الموضوع (انظر S/PV.6979)، فإننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لها دور مركزي يتعين عليها الاضطلاع به خلال هذه المرحلة الجديدة من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ونرحب بتكثيف البعثة لجهودها وتعاونها مع جميع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية في الميدان. ونؤيد جهود البعثة المتعلقة بتنفيذ مهام الوساطة والتيسير في شمال كوسوفو وأن تكون بمثابة قناة اتصال بين ممثلي البلديات ومجتمعات الأقليات لضمان التقديم الفعال للخدمات العامة والاجتماعية.

ثمة مجموعة واسعة من الأنشطة التي لا تزال البعثة تستخدم فيها قدراتها ومواردها للمساعدة على خفض التوترات والحوادث. لذلك السبب، من المهم أن تواصل البعثة تمتعها بكل الدعم اللازم لتعزيز وجودها في كوسوفو، وخاصة في الشمال.

المنشأة حديثا. ومن الضروري أن يحظى عمل وحدة الشرطة الجديدة تلك بثقة الصرب في جميع أنحاء كوسوفو. وأستراليا تدين أعمال التخريب والتدنيس والسرقة التي طالت جميع المعالم ذات الأهمية الثقافية أو الدينية. ونثني على إنشاء مجلس التراث الثقافي في بريزرين في ٢ تموز/يوليه ونأمل أن يفتح مجلس مماثل قريبا في راهوفيتس/أوراهوفاتس.

تواصل أستراليا دعم الحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا. وستكون المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي حاسمة لضمان تنفيذ الاتفاقات بأمانة. ونواصل دعم التدابير الرامية إلى معالجة حساسيات المجتمعات المحلية، لا سيما في شمال كوسوفو، والتأكيد على أهمية تشجيع بناء مؤسسات قوية لضمان تمتع كوسوفو بالاستقرار والسلام.

**السيد روسينتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2013/444)، المتفائل من نواح عدة. وينبغي أن يشجعنا ذلك على بذل المزيد من الجهود في كوسوفو. ونحن ممتنون أيضا للعرضين اللذين قدمهما الوزير إيفان ماركيتش والسيد أنور خوجة.

سيبتين على مجلس الأمن أن يتابع عن كثب تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وهذه لحظة حاسمة في العلاقات بين الطرفين. ولا يزال دعم المجتمع الدولي والتزامه تجاه كوسوفو ضروريا. ونأمل أن يواصل الطرفان بذل كل ما في وسعهما لتنفيذ الاتفاق. ولا يزال اتفاق بلغراد مع صرب كوسوفو مهما في هذا الصدد. وبالمثل، ينبغي لبريشتينا أن تكمل تلك الجهود وأن تقوم بأنشطة لتعميم تلك الاتفاقات وتوفير ضمانات للسكان المحليين.

إننا نتفق مع الأمين العام على أنه من أجل تجنب التوترات وتحقيق النجاح، من المهم بالنسبة لصرب كوسوفو أن يعتبروا أنفسهم مشاركين في هذه العملية. وعلاوة على ذلك، يبدو

صوتت الأرجنتين لصالح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) عندما كانت عضوًا في مجلس الأمن سابقًا. ونحن نعتقد أنه لا يزال الأساس القانوني الدولي المنطبق في كوسوفو من أجل التوصل إلى حل شامل من خلال عملية سياسية تعاونية وإجراء مفاوضات فعالة مبنية على حسن النية. مرة أخرى، نحن سعداء بتوقيع "الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات" في سياق عملية الحوار الرفيع المستوى تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ونحن على ثقة بأنه سوف يسهم في تحقيق استقرار الحالة عن طريق التوفيق والثقة والحوار. ونأمل أن يتواصل عقد الاجتماعات بين الأطراف من أجل إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق والإسراع بالتوصل إلى تسوية سياسية للقضايا المعلقة. وفي هذا الإطار، تستحق جهود صربيا باتجاه تطبيع العلاقات تقديرنا الخاص.

ونحن نشجع الأطراف على مواصلة السير على درب إحراز التقدم وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كما نشجعها على تنفيذ رسالة الاتفاق بالتغلب على جراح الماضي بطريقة سلمية في إطار علاقة تتسم بالثقة. وفي حين تشجعنا حقيقة أن الحالة الأمنية في كوسوفو كانت سلمية عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ينبغي ألا نغفل عن ملاحظة الحالة الأمنية في شمال ميتروفيتشا التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة حتى يتسنى حل المشاكل هناك على نحو ملائم من أجل الحلولة دون نشوب التوترات في المستقبل. إن العمل الهام الذي تضطلع به البعثة عمل بارز بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بتوفير الدعم الكامل للعمليات السياسية، وإيلاء اهتمام خاص للقضايا المتصلة باتفاق ١٩ نيسان/أبريل. مرة أخرى، نحن نشجع على إيجاد حلول عملية محددة تهدف إلى الحلولة دون نشوب التوترات وضمان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة القيام بدورها الذي لا غنى عنه في الميدان لمنع نشوب النزاعات والقيام بمهام الوساطة والتيسير كما ذكر الأمين العام في تقريره.

بالانتقال إلى عمل فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي والمعنية بالتحقيقات في المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين والاتجار بالأعضاء البشرية، فإننا نخطط علما باهتمام بالمعلومات الواردة في التقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي، المرفقة بتقرير الأمين العام. ونتابع عملها باهتمام.

إننا نأخذ على محمل الجد تعليق الأمين العام على أهمية استمرار التزام المجتمع الدولي بالتحرك نحو المصالحة والمساعدة على التمام الجروح الناجمة عن الصراع. ونتفق على أن مهام حل إرث الصراع يجب أن تظل أولوية، بما في ذلك الحالات المعلقة الخاصة بالمفقودين والمساءلة عن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم.

وفي الختام، نؤكد على أولوية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باعتباره الإطار القانوني المنطبق في كوسوفو، فضلا عن أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي. ونشكر الممثل الخاص على ما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أدلي الآن بيان بوصفي ممثلة الأرجنتين.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على تقديم تقرير الأمين العام (S/2013/444) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نرحب بمشاركة السيد إيفان ماركيتش، وزير خارجية صربيا والسيد أنور خوجة.

أود، أولا وقبل كل شيء، أن أسلط الضوء على الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال البعثة، وهو تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتعاون مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون مع الالتزام بالحياد حيال مركز الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة.

العقاب بأن يكون هو الرد على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونسلط الضوء على عمل بعثة الأمم المتحدة في دعمها لسيادة القانون، لا سيما التعاون مع جميع الأطراف المعنية عندما يتعلق الأمر بالمشاكل الرئيسية في الميدان. وكما أشار الأمين العام في تقريره على نحو مناسب، فإنه من المهم أن يستمر الوجود الدولي في كوسوفو في تعزيز التعاون المتبادل بهدف مشترك يتمثل في المساعدة في تهيئة الظروف الملائمة للمراحل المقبلة من تطبيق اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

وأخيراً، نود أن نبرز أهمية العمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وكل المسائل السالفة الذكر وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

استأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

نحن سعداء جداً بالتقدم المحرز في إعادة الإعمار وحماية التراث الثقافي والديني، الذي يعتبر من أولويات بعثة الأمم المتحدة، بهدف ضمان استمرار الأنشطة الجارية التي تسهم في تحقيق مصالحة حقيقية بين الطوائف. وتعتقد الأرجنتين أنه من المهم جداً أن يتوفر الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين العائدين إلى مواطنهم الأصلية، حتى يتسنى لهم الحصول على حقوقهم الموضوعية وألا يتعرضوا للتمييز. من الضروري مواصلة العمل على ضمان العودة وإعادة الإدماج الدائم للأشخاص المشردين داخلياً، لا سيما عن طريق تسهيل حصولهم على السكن والخدمات الأساسية والوظائف وكذلك من خلال إصدار الوثائق المتعلقة بحالتهم المدنية وتجنب حوادث زيادة انعدام الأمن.

تكتسي المساعدة التقنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة أهمية كبيرة، وكذا الاستمرار في إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى محو آثار تركة الصراع، التي تشمل الحالات الحالية للأشخاص المختفين فضلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. لا ينبغي أن يسمح للإفلات من